التأليف في التفسير
عند المحدثين

الدكتور عبدالرزاق بن إسماعيل هرماس
كلية الآداب - جامعة القاضي عياض
المغرب

علم التفسير حرروا المباحث والأصول أي «الإسرائيليات» و «الموضوعات» كأن تاريخ التفسير كله طغت عليه هذه الروايات الساقطة .

والحق أن أسباب الكذب كثرت في التفسير ، كما وُجد من المفسرين من تساهل في قبول الروايات وحَشَا كتب هذا العلم بكل غريب وشاذ ومنكر ، لكن وجد إلى جانب هؤلاء المتساهلين من حرص على إخضاع مرويات التفسير لضوابط علم الجرح والتعديل ولقواعد نقد المتن ، بل لن نَعدمَ بين أعلام النقاد من نظر إلى مختلف المرويات من خلال علم علل الحَديث فتساقطت أمامه الآثار المروية مهما اختلفت لها الأسانيد «المتصلة» .

ومن نظر بعين الإنصاف إلى تطور علم التفسير أدى به نظره إلى التمييز بين اتجاهين اثنين ظهرا في إطار مدرسة التفسير بالمنقول :

الأول منهما ارتبط بأعلام أئمة الرواية من علماء الحديث النبوي الذين كانوا يغربلون الآثار ويحكمون فيها مقاييسهم المتعلقة بالقبول والردّ .

الاتجاه الثاني اشتهر مع أعلام المفسرين أصحاب المصنفات المبسوطة الذين كان همهم جمع كل الروايات التي بلغتهم سواء كانت صحيحة الإسناد أو كانت ضعيفة أو معلولة أو واهية ، وكان عذرهم كما اشتهر على الألسنة «من أسنَد فقد أبرأ عهدته» .

ومن أعلام الحفاظ الذين غربلوا التفسير الأئمة النقاد : محمد بن إسماعيل البخاري وعبيد الله بن عبد الكريم الرازي ، وإسحاق بن راهويه وعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي وغيرهم كثير .

ومن مشاهير أهل الأثر الذين اتجهوا لاستيعاب الروايات دون أن يهتموا بتجريد الصحيح فحسب : أبو جعفر الطبري وأبو الليث السمرقندي وأبو إسحاق الثعلبي وأبو الفضل السيوطي من المتأخرين .

لكن أغلب المعاصرين من دارسي التفسير اختاروا الوقوف عند أهل الأثر وتحاشوا الاقتراب من أئمة الحديث المشتهرين ضمن «طبقات المفسرين» وضمن «نقاد السنة» . وربما يرجع سبب اقتصار هؤلاء الدارسين على أهل الأثر من أصحاب المصنفات المبسوطة الذين جمعوا مختلف الروايات مهما كانت درجتها إلى سببين :

الأول : تضييق مجال التخصص العلمي ، حتى أصبح أئمة التفسير هم علماء الأمة المتفرغون لهذا الشأن فحسب ، ومن اجتمع فيه علم التفسير مع الإلمام بعلوم السنة المشرفة رواية ودراية أُلحق بالمحَدِّثين ولم يعتبر إلا ضمن هؤلاء ، ويمكن للباحث اليوم أن ينقب في أكثر مانشر وألّف عن تاريخ التفسير ومناهجه عن حافظ الري وابن حافظها عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ) الذي كان معاصراً للطبري ، وتجاهل أكثر المعاصرين تفسيره المسند على الرغم من تكرر اسمه في كتب «طبقات المفسرين» ، وفي مختلف مصنفات العلم التي جمعت بعده ، فضلا عن ذلك فإن التفسير المسند للرازي هو المصدر الوحيد الذي احتفظ لنا ببعض التفاسير المتقدمة التي ألفت في عصر التدوين وضاعت خلال القرون التالية[٢] .

وربما كان هذا التجاهل هو أحد أسباب تأخر نشر «تفسير القرآن العظيم مسنداً عن الرسول والصحابة والتابعين» حتى السنوات الأخيرة ، وما قيل عن ابن أبي حاتم يصدق أيضًا عن شيخ الإمام البخاري عبد بن حميد بن نصر (ت٢٤٩هـ) وعلى غيرها .

السبب الثاني لاحتراز المعاصرين عن الكلام في تفاسير المحدثين طغيان الطابع الوصفي على الكثير من الدراسات المعاصرة المتداولة وغياب مايتطلبه التحقيق العلمي فيها ، ولعل مرجع ذلك كون أكثر التآليف المعاصرة في تاريخ التفسير ومناهجه عبارة عن مقررات دراسية يحررها أصحابها لغاية تعليمية

العقائد وأحاديث الأحكام وأحاديث الرقائق وأحاديث آداب الأكل والشرب وأحاديث السفر والقيام والقعود، والأحاديث المتعلقة بالتفسير والتاريخ والسير وأحاديث الفتن وأحاديث المناقب والمثالب»[٤]، فكتب الجوامع تتضمن أبواب العقائد والأحكام والرقائق والآداب والتاريخ والفتن والمناقب والتفسير، أي المطالب الثمانية التي تتشكل منها الجوامع الحديثية[٥].

ويهمنا في هذا المطلب مايصطلح عليه بالجوامع الصحيحة وأشهرها جامع الإمام البخاري (ت٢٥٦هـ) وجامع الإمام مسلم (ت٢٦١هـ).

فبالنسبة للجامع الصحيح للبخاري فهو مقسم إلى سبع وتسعين كتابًا تشمل المطالب الثمانية السالفة وضمنها كتاب التفسير الذي رتبه البخاري - بدوره - على ثلاثمائة وأربع وثمانين بابًا، أخرج تحتها خمسمائة حديث وثلاثة أحاديث بالمكرر كلها في حكم المرفوع والمسند[٦]، فإذا أضفنا إلى ذلك أن عدد أحاديث الجامع الصحيح بالمكرر سبعة آلاف وخمسمائة وثلاث وستون حديثًا[٧] فإن كتاب التفسير ضمن أبواب الجامع الصحيح يُشكل تقريبًا العشر من مجموع أحاديث مصنف البخاري، هذا دون عدّ ماكان فيه من التعاليق والمتابعات والموقوفات والمقطوعات التي تحفل بها تراجم الكتاب.

أما الجامع الصحيح للإمام مسلم فعدة مافيه من الأحاديث ثلاثة آلاف وثلاثًا وثلاثين حديثًا، وفيه من طرق الأحاديث المتعددة نحو عشرة آلاف[٨]، وتضمن كتاب التفسير آخر الجامع أربعًا وثلاثين حديثًا، بحذف المكرر ثلاثًا وعشرين أغلبها مروي عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، ولقلة أحاديث كتاب التفسير في جامع الإمام مسلم وُجد من المتأخرين من لايراه من الجوامع[٩].

أما موضوع أحاديث التفسير في جامع البخاري وجامع مسلم فيتصل ببيان غريب مفردات القرآن - خاصة كتاب البخاري - كما أن من هذه الأحاديث ماله تعلق بناسخ القرآن ومنسوخه وبأسباب النزول وغير ذلك.

أما منهج هذين الجامعين الصحيحين في التخريج فقد كان متنوعًا:

فالإمام البخاري لم يكن يتوقف عند تخريج أحاديث التفسير كما فعل الإمام مسلم في جامعه(١٠)، بل كان يَتتبع الغريب(١١)، وما ورد في القرآن عاما ثم وقع تخصيصه(١٢)، وما نزل مجملا ثم أعقبه البيان(١٣)، هذا مع اهتمام واضح بأحكام القرآن، وتبعًا لطريقة الإمام البخاري في تراجم أبواب جامعه، فقد يترجم للباب بالآية أو بالسؤال أو بالحكم المستفاد من الآية، وغالبًا ماتكون الترجمة بالجزء الذي يفيد الحكم من الآية(١٤)، ويعضد البخاري تفسيره بالآثار المروية عن السلف من الصحابة والتابعين، يسوقها معلقة أو موقوفة أو مقطوعة بخاصة في المقدمات التي يضعها بين يدي السورة(١٥).

واعتباراً لما امتاز به كتاب التفسير في جامع البخاري فإنه أضحى قريبًا من أن يكون تفسيراً مختصراً للقرآن جرد فيه المصنف أصح مرويات هذا العلم، لذلك وصف صَنيعَهُ الشيخ محمد الفاضل بن عاشور (ت ١٣٩٠هـ) بقوله:

«فجعل البخاري أساس عمله في التفسير: اللغة بتحقيق معاني الألفاظ التي تحتاج إلى بيان، وضبط مراجع اشتقاقها، ومواقع استعمالها، وتحري ماهو مأثور عن الصحابة أو مرفوع إلى النبي ﷺ من قول في معاني الآيات بجعله معلقًا على الثبوت من طرق ثبوت الحديث عنده، بشروطه الضيقة الدقيقة في المتن والإسناد، فإن ورد بذلك الطريق التزم به وحدث به بأسانيده، وإلا أبقاه على تعليقه غير ملتزم الأخذ به، كما فعل ذلك بالنسبة لأخبار السنّة وإن كان في عمله هذا في أخبار التفسير أوسع»(١٦).

وحين عمد الشيخ المحدِّث أحمد بن عبد الرحمن البنا إلى ترتيب مسند الإمام أحمد على الأبواب جعله على سبعة أقسام وجعل التفسير ثالثها، وكل قسم من هذه السبعة يشتمل على جملة كتب وسمى ترتيبه «بالفتح الرباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني» ثم شرح كتابه هذا، وقد سار الشيخ أحمد البنا في ترتيب القسم المتعلق بالتفسير على طريقة الإمام البخاري في التزام الترتيب التوقيفي للمصحف عند إيراد مختلف الأحاديث[٢٣].

ولما ابتدأ الشيخ أحمد شاكر (ت١٣٧٧هـ) تحقيق مسند أحمد حرص على وضع مختلف الفهارس العلمية لكل جزء، لكنه رحمه الله توفي قبل إتمامه، وبقيت الأجزاء التي حررها للطبع متداولة بين الناس سنين عديدة، حتى قام أحد طلبة العلم بتحقيق بقية الأجزاء ونشرها بعد أن خصص مجلداً كاملاً لفهارس الأبواب الفقهية ضمنها فهرساً لأحاديث التفسير[٢٤].

ومن مسانيد السنة المشرفة مسند أبي يعلى الموصلي (ت ٣٠٧هـ)، فقد صنف أبو يعلى مسندين الكبير والصغير، وهذا الأخير هو المتداول والمعروف «بمسند أبي يعلى الموصلي».

«يحتوي هذا المصنف جميع ماروى عن أكثر من مائتي نفر من أصحاب رسول الله ﷺ، وعدد أحاديثه سبعة آلاف وخمسمائة وسبعة عشر حديثًا»[٢٥][٢٦].

«وقد ابتدأ بمسند أبي بكر الصديق ثم مسانيد العشرة سوى مسند عثمان وسعيد، ثم مسانيد الصحابة بغير ترتيب معين، وقد أدخل فيه الأحاديث المرسلة والموقوفة ضمن المسندة المرفوعة، ولم يحكم على الأحاديث بالصحة أو الحسن أو الضعف إلا نادراً، ولا يخفى على من أمعن النظر فيه بأن فيه أحاديث صحيحة وحسنة وفيه ضعيفة بل بعضها موضوعة لكنها لاتزيد على عشرة» وقد عرض لذلك محقق الكتاب في مقدمته.

أما عن أحاديث التفسير فقد جاءت متفرقة ضمن «المسند الصغير» وأكثرها مروي عن جابر وابن عباس وأنس وعبد الله بن عمر - رضي الله عنهم أجمعين -، وبالرجوع لمختلف الفهارس التي وضعها المعلق على الكتاب نجد أن عدة أحاديث التفسير ثلاثمائة وأربع وستون حديثًا[(٢٧)] .

هذا وقد حفلت بقية الكتب المصنفة على الأسماء بالكثير من أحاديث التفسير، وإن القارىء لتفاسير المتأخرين كابن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ) ومن جاء بعده يلاحظ كيف أن المسانيد التي جمعها حفاظ الحديث النبوي كثر الرجوع إليها من قِبل هؤلاء المتأخرين حتى قدموها على أمَّات التفاسير الأثرية.

المطلب الثالث:

مرويات التفسير في كتب المعاجم:

المعجم في اصطلاح المحدِّثين «ماتذكر فيه الأحاديث على ترتيب الشيوخ سواء يعتبر تقدم وفاة الشيخ أم توافق حروف التهجي أو الفضيلة أو التقدم في العلم والتقوى، لكن الغالب هو الترتيب على حروف الهجاء»[(٢٨)] .

وعلى هذا المنهج صنف أبو القاسم الطبراني (ت٣٦٠هـ) معاجمه، حيث لم يجمع الأحاديث الواردة في موضوع واحد أو في أبواب خاصة بها، بل نجده في المعجم الكبير رتّب الصحابة - رضي الله عنهم- على الحروف باستثناء أبي هريرة أفرده بمصنف خاص، وذكر لكل صحابي مروياته بأسانيدها وقد يترجم لبعضهم[(٢٩)] . أما المعجم الأوسط فهو مرتب على شيوخ المصنف يأتي فيه عن كل شيخ بما له من الغرائب والعجائب، والمعجم الصغير ذكر فيه عن كل شيخ له حديثًا واحداً مرتَّبًا الشيوخ على المعجم[(٣٠)] .

فالإمام أبو داود صاحب السنن نجد عنده في مصنفه «كتاب الحروف والقراءات» وهو الكتاب الرابع والعشرون، يشتمل على باب واحد يحتوي على أربعين حديثًا من رقم ٣٩٦٩ إلى ٤٠٠٨، وعدة مافيه من أحاديث التفسير- دون القراءات القرآنية - أحد عشر حديثًا[٣٩].

أما الإمام النسائي فقد عمد في مصنفه « السنن الكبرى » إلى جمع مرويات التفسير في كتاب مستقل أخرج فيه سبعمائة وخمسًا وثلاثين حديثًا، موزعة على أربعمائة وثمانية عشر ترجمة تغطي جل سور القرآن، وكان الإمام النسائي مثل غيره من أئمة السنة يترجم لأبواب كتابه بآيات القرآن أو بجملة خبرية ويورد تحت الترجمة الأحاديث، وأكثر الروايات التي أخرجها في كتاب التفسير - من السنن الكبرى - من قبيل الأحاديث المرفوعة أو الموقوفة التي يذكرها بأسانيدها المختلفة، وإذا روى الحديث من طريقين ابتدأ بذكر الإسنادين معًا ثم متن الحديث بعد ذلك[٤٠].

المطلب الخامس:

مرويات التفسير في كتب الحديث الأخرى:

لاتخلو بقية مصنفات السنة النبوية الأخرى من أحاديث التفسير، وهذا ينطبق على بقية الكتب الموسومة «بالصحاح» كصحيح الإمام ابن حبان وصحيح الإمام ابن خزيمة وغيرهما.

ومن المصنفات التي اهتمت كثيراً بأحاديث التفسير «المستدركات»[٤١] وأكثرها تتبعًا لهذه المرويات كتاب «المستدرك على الصحيحين» للحاكم، فقد تضمن هذا المصنَّف «كتاب التفسير» الذي تناهز أحاديثه الألف، لكن الإمام الحاكم رحمه الله لم يلتزم بإخراج الصحيح فحسب، بل اشتهر عنه التساهل في قبول الحديث[٤٢].

هذا ومما ينبغي التأكيد عليه بعد هذا الكلام عن مرويات التفسير في مصنفات السنة النبوية، أن المصنفين حين جمعوا هذه الأحاديث وأخرجوها لم يكونوا يقصدون التفسير بحد ذاته، بل كانت غايتهم الأولى جمع الحديث بإطلاق سواء تعلق بالأحكام أو الآداب أو التفسير أو غير ذلك.

لكن إفرادهم أبوابًا للتفسير أو إخراج هذه الأحاديث في مسانيد رُواتها من الصحابة رضي الله عنهم خدم علم التفسير بعد القرون الهجرية الأربعة الأولى، والمطلع على أشهر مصنفات التفسير بعد هذه الحقبة لابد أن يلاحظ كيف أصبحت كتب السنة المشرفة عند المفسرين مصدراً رئيسًا لأخذ التفسير بخاصة مع توالي القرون وتوسع المفسرين الأثريين في تعقب وجمع الروايات الواهية مما جعل قيمة الآثار التي تضمنتا بعض أمّات التفاسير محل شك في ثبوتها، ومن ثم اتجهت همة المصنفين من حفاظ المفسرين كابن العربي المعافري (ت٥٤٣هـ) وكابن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ) إلى كتب الحديث النبوي مباشرة(٤٣)

المبحث الثاني :
مصنفات المُحدِّثين المفردة للتفسير:

لم يقتصر أئمة الحديث على جمع أحاديث التفسير أو إفراد أبواب لهذا العلم ضمن مصنفاتهم، بل إن كثيراً منهم اتجهوا للتصنيف في التفسير كما صنفوا في السنة النبوية المشرفة .

وقد اهتم هؤلاء الأئمة - كما سبقت الإشارة - بغربلة مرويات العلم ولم يكن همهم استيعاب الآثار مهما كانت درجة صحتها (٤٤) وهذا ماجعل لتآليف المحدِّثين في تفسير القرآن ميزة اختصت بها مصنفاتهم دون سواها من حيث خلوها من الأخبار المتضاربة والآراء المتناقضة(٤٥)

ففي «الطبقات الكبرى» لابن سعد (ت٢٣٠هـ) «أخبرنا عفان بن مسلم قال حدثنا حماد بن سلمة عن حميد قال: كان علم الحسن في صحيفة مثل هذه، وعقد عفان بالإبهامين والسبابتين»[(٥١)].

٢- ومن أوائل مدوني التفسير من المحدّثين **عطاء بن أبي مسلم الخرساني** (ت ١٣٥هـ)، روى عنه مالك، وأخرج له مسلم والأربعة وكان ثقة[(٥٢)]، ذكره الذهبي في «الرواة المتكلم فيهم بما لا يوجب الرد»[(٥٣)]، قال الداودي في ترجمته «له كتاب (تنزيل القرآن) و (تفسيره) و (ناسخه ومنسوخه) رواية يونس بن راشد الحراني عنه»[(٥٤)]، كما أورده د. محمد فؤاد سزكين في «تاريخ التراث العربي» ونسب له (تفسيراً)[(٥٥)]

٣- ومن هؤلاء المدونين أيضًا **زيد بن أسلم العدوي** (ت١٣٦هـ) روى عن ابن عمر وأنس وروى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري والثوري ومالك ومعمر[(٥٦)]، قال عنه ابن حبان بأنه من المتقنين[(٥٧)]، وأخرج بن سعد عن مالك بن أنس: «كانت لزيد بن أسلم حلقة في مسجد رسول الله ﷺ وكان ثقة كثير الحديث»[(٥٨)] وفي التمهيد لابن عبد البر (ت٤٦٣هـ): «وزيد بن أسلم أحد ثقات أهل المدينة، وزعموا أنه كان أعلم أهل المدينة بتأويل القرآن بعد محمد بن كعب القرظي»[(٥٩)]، ولزيد (تفسير)- يرويه عنه ولده عبد الرحمن – وكان من العلماء الأبرار[(٦٠)]

٤- ومن أوائل مدوني التفسير من المحدثين **أبان بن تغلب الربعي الكوفي** (ت١٤١هـ) روى عن المنهال بن عمرو والحكم وأبي إسحاق، وروى عنه شعبة وزهير وابن عيينة[(٦١)]، وثّقه ابن سعد وابن حنبل وابن معين وأبو حاتم الرازي[(٦٢)]، قال الداودي «صنف كتاب (معاني القرآن) لطيف و (القراءات) روى له مسلم والأربعة[(٦٣)].

٥- ومنهم كذلك **علي بن أبي طلحة الهاشمي(ت١٤٣هـ)**، قال عنه ابن سعد: «روى التفسير عن ابن عباس، رواه عنه معاوية بن صالح»[٦٤]، وقال أبو حاتم الرازي: «سمعت دحيمًا يقول لم يسمع علي ابن أبي طلحة من ابن عباس التفسير»[٦٥] وفي «التاريخ الكبير»: «علي بن أبي طلحة أبو الحسن الهاشمي كان بالشام عن مجاهد ومحمد بن زيد وراشد بن سعد»[٦٦]، وذكر ابن حبان في ترجمة ابن أبي طلحة: «لم يلق أحدًا من الصحابة، وهو الذي يروي عن ابن عباس الناسخ والمنسوخ ولم يره»[٦٧].

قال الحافظ ابن حجر: «روى عن ابن عباس ولم يسمع منه بينهما مجاهد»[٦٨]، وقال أيضًا: «ونقل البخاري من تفسيره، رواية معاوية ابن صالح عنه عن ابن عباس شيئًا كثيراً في التراجم وغيرها، ولكنه لايسميه، ويقول: قال ابن عباس أو يذكر عن ابن عباس»[٦٩]، وقد انتقلت مرويات تفسير ابن أبي طلحة إلى أمّات كتب التفسير ابتداء من القرن الثالث الهجري[٧٠]، كما اهتم به العديد من المعاصرين[٧١] ونشر عام ١٤١١هـ بالقاهرة جمع وتحقيق راشد الرحال.

٦- ومن أوائل مدوني التفسير من المحدثين **عبد الملك بن جريج(ت١٥٠هـ)**، روى عن عطاء وطاووس ومجاهد، روى عنه الثوري والليث بن سعد وحماد بن سلمة ويحيى بن سعيد القطان وابن المبارك ووكيع[٧٢]، قال ابن سعد «كان ثقة كثير الحديث جداً»[٧٣]، وقال ابن حبان: «من فقهاء أهل مكة وقرائهم، ممن جمع وصنف وحفظ وذاكر وكان يدلس»[٧٤]، وذكر الداودي أنه صنف «التفسير» رواه عنه حجاج بن محمد المصيصي الحافظ سمعه منه في الإملاء كما ألف كتاب «السنن»[٧٥]، لكن التفسير الذي دوّنه لم يتحر فيه ماهو صحيح

فيقف عنده، بل خلط فيه الصحيح بالعليل، حتى أن السيوطي قال عنه - عند كلامه عن طبقات المفسرين- «أما ابن جريج فإنه لم يقصد الصحة، وإنما روى ماذكر في كل آية من الصحيح والسقيم»(٧٦)

وبعدُ فهؤلاء أعلام أئمة الرواية ممن عرف عنهم أنهم دوّنوا تفاسير حتى منتصف القرن الثاني للهجرة، وقد جاء بعدهم غيرهم من المحدِّثين الذين خَطوا بالتفسير إلى عصر التصنيف، لكن ابتداء من هذا العصر وجدنا المحدِّثين الذين ألفوا في التفسير قسمين، أحدهما مُحدِّثوا المفسرين الذين غلب عليهم الاشتغال بالسنة النبوية وقد يشتغلون بغيرها من علوم الإسلام كالتفسير، لكن يبقى اشتغاله بذلك من باب المشاركة العلمية، والقسم الثاني من المحدِّثين الذين ألفوا في التفسير غلب عليهم الاشتغال بالفقه أو الأصول أو غيرها .

من ثم وجدنا ابن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ) يقسم علماء السنة من حفاظ الحديث النبوي إلى نوعين :

- حافظ على طريقة المحدِّثين .
- حافظ على طريقة الفقهاء، وسيأتي كلامه لاحقًا(٧٧) .

المطلب الثاني:

التآليف المفردة للتفسير عند حفاظ المحدِّثين:

قال الحافظ ابن حجر(ت٨٥٢هـ) عن الشروط التي يجب أن تجتمع في الحافظ : «هي الشهرة بالطلب، والأخذ من أفواه الرجال والمعرفة بالجرح والتعديل، والمعرفة بطبقات الرواة ومراتبهم، وتمييز الصحيح من السقيم حتى يكون مايستحضره من ذلك أكثر مما لايستحضره، مع استحضار الكثير من المتون، فهذه الشروط من جمعها فهو الحافظ»(٧٨) .

وقال الشيخ المحدث عبد الله بن الصديق الغماري(ت١٤١٣هـ) : «والحافظ على طريقة المحدثين أكثر حفظًا وأوسع رواية، وأعرف بأحوال الرجال وطبقاتهم، وأدرى بقواعد التصحيح والتضعيف لتمكنه في معرفة العلل وغرائب الأحاديث» [٧٩].

ومن حفاظ المحدِّثين الذين ألَّفوا في تفسير القرآن الكريم :

١- **سفيان بن سعيد الثوري(ت١٦١هـ)** ، قال ابن حبان في ترجمته : «وكان رحمة الله عليه من الحفاظ المتقنين والفقهاء في الدين» [٨٠] وفي طبقات ابن سعد : « وكان ثقة مأمونًا ثبتًا كثير الحديث حجة» [٨١] ، وقال ابن أبي حاتم : «سمعت أبي يقول : سفيان فقيه حافظ زاهد، إمام أهل العراق، وأتقن أصحاب أبي إسحاق، وهو أحفظ من شعبة، وإذا اختلف الثوري وشعبة فالثوري» [٨٢].

وكان الثوري يقول : «سلوني عن المناسك والقرآن فإني بهما عالم» [٨٣] وفي طبقات المفسرين : «سفيان بن سعيد بن مسروق شيخ الإسلام الفقيه الحاف الحجة العابد أبو عبد الله الثوري الكوفي صاحب التفسير المشهور الذي رواه عنه أبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي» [٨٤].

٢- ومن هؤلاء الحفاظ، **إبراهيم بن طهمان الهروي** المتوفى بضع وستين ومائة، ذكره ابن حبان مع أتباع التابعين بخراسان [٨٥]، وترجم له الذهبي في «تذكرة الحفاظ» [٨٦]، قال فيه أبو حاتم : صدوق حسن الحديث، وقال ابن المبارك : إبراهيم بن طهمان صحيح الكتب [٨٧]، وقال ابن حجر العسقلاني : «إبراهيم بن طهمان الخرساني أحد الأئمة وثقه ابن المبارك وابن معين والعجلي وابن راهويه والجمهور» [٨٨]، وفي طبقات الداودي : «أخرج له الأئمة الستة، صنف التفسير والسنن والمناقب والعيدين» [٨٩].

٣- **عبد الله بن المبارك المروزي(ت١٨١هـ)** ، قال عنه ابن سعد : طلب العلم فروى رواية كثيرة وصنف كتبًا كثيرة في أبواب العلم وصنوفه حملها عنه قوم وكتبها الناس عنهم، وكان ثقة مأمونًا إمامًا حجة كثير الحديث[٩٠] ، وقال ابن حبان في ترجمته : «كان أحد الأئمة فقهًا وورعًا وعملاً وفضلاً وشجاعة ونجدة، ممن رحل وجمع وصنف وحدث وحفظ وذاكر ولزم الورع الخفي والصلابة في الدين والعبادة الدائمة»[٩١] ، وقد ذكره الذهبي في « تذكرة الحفاظ »[٩٢] ، وقال عنه الداودي : « أخرج له الجماعة، وله من الكتب السنن والتفسير والتاريخ والزهد»[٩٣] .

٤- **إسماعيل بن إبراهيم أبو بشر(ت١٩٤هـ)** ، ذكره الذهبي في « تذكرة الحفاظ »[٩٤] ، قال الداودي في ترجمته : «روى عنه علي بن المديني وابن أبي شيبة، ثقة حافظ من الطبقة الثامنة، له : «التفسير» و «الطهارة» و «الصلاة» و «المناسك»، أخرج له الجماعة»[٩٥] .

٥- **وكيع بن الجراح الرؤاسي الكوفي (ت١٩٧هـ)** ، كان من الحفاظ المتقنين وأهل الفضل في الدين، ممن رحل وكتب وجمع وصنف وحفظ وحدث وذاكر وبث[٩٦] ، قال فيه ابن سعد : «وكان ثقة مأمونًا عالمًا رفيعًا كثير الحديث حجة»[٩٧] ، وقال فيه ابن حنبل : كان وكيع مطبوع الحفظ كان حافظًا، وكان وكيع أحفظ من عبد الرحمن بن مهدي كثيراً كثيرا»[٩٨] ، وذكره الذهبي في تذكرته[٩٩] ، وله تفسير رواه عنه محمد بن إسماعيل الحساني[١٠٠] .

٦- **سفيان بن عيينة(ت ١٩٨هـ)** ، قال فيه ابن سعد : «كان ثقة كثير الحديث حجة»[١٠١] . وقال عبد الله بن وهب : «لاأعلم أحداً أعلم بتفسير القرآن من سفيان بن عيينة»[١٠٢] ، وقال ابن حبان : «وكان

سفيان رحمه الله من الحفاظ المتقنين وأهل الورع في الدين ممن عني بعلم كتاب الله وكثرة تلاوته له وسهره فيه، عني بعلم السنن وواظب على معانيها والتفقه فيها إلى أن مات»[١٠٣].

وفي طبقات المفسرين: «الإمام المجتهد الحافظ شيخ الإسلام محدث الحرم صاحب التفسير، يرويه عنه سعيد بن عبد الرحمن المخزومي»[١٠٤]

٧ - **يزيد بن هارون الواسطي (ت ٢٠٦هـ)**، ذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ»[١٠٥] قال فيه ابن حنبل: «كان يزيد بن هارون حافظا متقنًا للحديث»[١٠٦]، وقال ابن حبان: «كان من خيار عباد الله ممن كان يحفظ حديثه كله»[١٠٧]. وقد نسب إليه د. سزكين تفسيراً للقرآن أفاد منه الطبري في تفسيره وتاريخه برواية مجاهد بن موسى بن فروخ[١٠٨]

٨- **عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)**، ذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ»[١٠٩]، قال فيه أبو حاتم: كوفي ثقة[١١٠]، وقال ابن كثير: «أبو بكر بن أبي شيبة أحد الأعلام وأئمة الإسلام صاحب المصنف الذي لم يصنف أحد مثله قط لاقبله ولا بعده»[١١١]، وقال الداودي في طبقاته: «صنف المسند والأحكام والتفسير والسنن والتاريخ وغير ذلك من المصنفات»[١١٢].

٨- **إسحاق بن إبراهيم بن راهويه (ت ٢٣٨هـ)**، أورده الذهبي في التذكرة[١١٣]، وقال فيه ابن كثير: «أحد الأعلام وعلماء الإسلام والمجتهدين من الأنام»[١١٤].

وفي طبقات المفسرين للداودي: «صاحب المسند والسنن والتفسير المشهور الذي رواه عنه محمد بن يحيى بن خالد المروزي روى عنه الجماعة سوى ابن ماجه وأحمد»[١١٥].

٩- **عبد بن حميد بن نصر(ت٢٤٩هـ)** ، صاحب التفسير الحافل [١١٦]، ذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ» [١١٧] . قال الداودي في ترجمته : «عبدبن حميد بن نصر الإمام الحافظ أبو محمد مصنف المسند والتفسير وغير ذلك حدث عنه مسلم والترمذي وابن حبان وخلق، وعلق له البخاري فسماه عبد الحميد، وكان من الأئمة الثقات»[١١٨]

وذكر الحافظ ابن حجر أن التفسير رواه عنه إبراهيم بن خريم اللخمي الشاشي[١١٩].

١٠- **روح بن عبادة البصري(ت ٢٥٠هـ)** ، ذكره الذهبي في تذكرته[١٢٠]، قال ابن سعد : «كان ثقة إن شاء الله» [١٢١]، وقال ابن حجر : «روح ابن عبادة القيسي أبو محمد البصري أدركه البخاري بالسن ولم يلقه . وكان أحد الأئمة، وثقه علي بن المديني ويحيى بن معين ويعقوب بن شيبة وأبو عاصم وابن سعد والبزار، وأثنى عليه أحمد وغيره قلت : واحتج به الأئمة كلهم»[١٢٢] ، وعند ابن أبي حاتم عن أبي عاصم النبيل أن روح بن عبادة «كتب عن ابن جريج الكتب» [١٢٣] . وقال د. سزكين عنه : «وهو يعد من المحدثين الذين ألَّفوا كتبًا عديدة مصنفة وفق موضوعات» وذكر سزكين من آثاره : التفسير، أفاد منه الثعلبي برواية أبي الأزهر أحمد بن الأزهر بن منيع العبدي[١٢٤].

١١- **عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي(ت٢٥٥هـ)** ، ذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ» [١٢٥] ، قال الداودي : «حدث عنه مسلم وأبو داود والترمذي وبقي بن مخلد وأبو زرعة صنف المسند والتفسير»[١٢٦] ، وقال محمد بن إبراهيم الشيرازي : كان على غاية من العقل والديانة، ممن يضرب به المثل في الحكم والدراية، والحفظ والعبادة والزهد، أظهر علم الحديث والآثار بسمرقند وذب عنها الكذب، وكان مفسرًا كاملاً وفقيهًا عالمًا[١٢٧].

١٢- **عبيد الله بن عبد الكريم الرازي أبو زرعة(ت٢٦٤هـ)** ذكره ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ضمن الطبقة الرابعة من العلماء الجهابذة النقاد الذين جعلهم الله علما للإسلام وقدوة في الدين ونقاداً لناقلة الآثار[١٢٨]، قال عنه ابن خالته أبو حاتم: إمام[١٢٩]، قال ابن كثير في ترجمته: «أحد الحفاظ المشهورين وكان فقيهًا ورعًا زاهداً عابداً متواضعًا خاشعًا، أثنى عليه أهل زمانه بالحفظ والديانة، وشهدوا له بالتقدم على أقرانه». [١٣٠]، وقد ذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ»[١٣١]، أخذ التفسيرعن يحيى بن عبد الله بن بكير وعمرو بن حماد وغيرهما[١٣٢]، قال ابن أبي حاتم: « سمعت أبي يقول: كان محمد بن يزيد الأسفاطي يحفظ التفسير وولع به، وكان يلقي علي وعلى أبي زرعة التفسير» فإذا ذاكرته بشيء لايحفظه كان يقول: يابني أفدني»[١٣٣]، وفي طبقات الداودي: كان أبو زرعة يحفظ الأبواب والشيوخ والتفسير[١٣٤].

١٣- **محمد بن يزيد بن ماجة (ت٢٧٣هـ)**، ذكره الذهبي في التذكرة[١٣٥]، وقال ابن كثير في ترجمته: «صاحب السنن المشهورة، وهي دالة على علمه وعمله وتبحره واطلاعه واتباعه للسنة في الأصول والفروع، ولابن ماجة تفسير حافل وتاريخ كامل من لدن الصحابة إلى عصره» [١٣٦]، وفي طبقات الداودي: «قال الخليلي: وكان عارفًا بهذا الشأن وله كتاب في التفسير وكتاب في السنن»[١٣٧].

١٤- **بقي بن مخلد القرطبي(ت٢٧٦هـ)** ذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ» [١٣٨]، وقال ابن كثير في ترجمته: «أبو عبد الرحمن الأندلسي الحافظ الكبير له المسند المبوب على الفقه روى فيه عن ألف وستمائة صحابي، وله تصانيف أخر»[١٣٩]وقال السيوطي: «وكان إمامًا زاهداً

بحراً في العلم مجتهداً لايقلد أحداً بل يفتي بالأثر، وهو الذي نشر الحديث بالأندلس وكَثَّره، وليس لأحد مثل مسنده ولاتفسيره»[١٤٠].

١٥- **عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)**، قال ابن كثير في ترجمته: «الحافظ الكبير ابن الحافظ الكبير أبو محمد عبد الرحمن صاحب كتاب الجرح والتعديل، وهو من أجَلِّ الكتب المصنفة في هذا الشأن، وله التفسير الحافل الذي اشتمل على النقل الكامل، الذي يربو فيه على تفسير ابن جرير الطبري وغيره من المفسرين إلى زماننا»[١٤١] وقد ترجم له الذهبي في التذكرة[١٤٢]، كما ترجم له الداودي في طبقات المفسرين[١٤٣] وذكر هو نفسه جانبًا من حياته أيام طلب العلم ضمن ترجمة أبيه وابن خالة أبيه (أبو زرعة) ضمن الجزء الأول من الجرح والتعديل.

هذا وقد ظل «تفسير القرآن العظيم مسنداً عن الرسول والصحابة والتابعين» لابن أبي حاتم مخطوطًا لايعلم أكثر الناس عنه إلا مانقل منه في تفسير ابن كثير حتى قيض له الله أن ينال حظّه من الاهتمام، فتولت جامعة أم القرى بمكة المكرمة توزيعه على طلبة الدراسات العليا في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، وقد طبع الجزء الأول منه عام ١٤٠٨هـ بتحقيق أحمد عبد الله الزهراني.

١٦- **الحسين بن محمد الأصبهاني (ت٣٦٩)**، نقل السيوطي عن تلميذه أبي نعيم الأصبهاني قوله: «كثير الحديث، صاحب معرفة وإتقان، صنف المسند والتفسير والشيوخ وله من المصنفات شيء كثير»[١٤٤]، كما ترجم له الذهبي في التذكرة[١٤٥]، والداودي في طبقات المفسرين[١٤٦].

١٧- **عبد الله بن محمد أبو إسماعيل الهروي (ت٤٨١هـ)**، ذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ» [١٤٧]، وقال ابن كثير: «أبو إسماعيل الأنصاري الهروي روى الحديث وصنف وكان كثير السهر بالليل» [١٤٨]، وقد ترجم له السيوطي والداودي في طبقات المفسرين [١٤٩] وتفسيره باللغة الفارسية، وصل فيه إلى سورة ص [١٥٠].

١٨- **الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦هـ)**، ذكره الذهبي في التذكرة [١٥١]، قال ابن كثير في ترجمته: «صاحب التفسير وشرح السنة والتهذيب في الفقه، والجمع بين الصحيحين والمصابيح في الصحاح والحسان وغير ذلك وبرع في هذه العلوم، وكان علاّمة زمانه فيها» [١٥٢]

قال عنه السيوطي: «كان إمامًا في التفسير، إمامًا في الحديث، إمامًا في الفقه» [١٥٣] وترجم له الداودي في طبقاته [١٥٤].

هذا وقد طبع تفسير البغوي «معالم التنزيل» عدة مرات، منها طبعة نشرت على حاشية تفسير الخازن بمطبعة البابي الحلبي بالقاهرة، وأخرى ضمن مطبوعات المنار ١٣٤٥هـ، وطبع بهامش تفسير ابن كثير على نفقة الملك عبد العزيز رحمه الله، وتكرر طبعه مفردًا في السنوات الأخيرة لكنه يبقى في حاجة للتحقيق العلمي المتخصص.

١٩- **إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)**، قال عنه الداودي في طبقات المفسرين «: ذكره شيخه الذهبي في (المعجم المختص) فقال: «فقيه متفنن ومحدث متقن ومفسر نقاد» [١٥٥]، وقال تلميذه الحافظ شهاب الدين بن حجي: «كان أحفظ من أدركناه لمتون الأحاديث، وأعرفهم بتخريجها ورجالها وصحيحها وسقيمها، وكان أقرانه وشيوخه يعترفون له بذلك، وكان يستحضر شيئًا كثيرًا من الفقه والتاريخ، قليل النسيان، وكان فقيهًا جيد الفهم صحيح الذهن» [١٥٦].

قال ابن حجر في «الدرر الكامنة»: «كان كثير الاستحضار وسارت تصانيفه في البلاد في حياته، وانتفع به الناس بعد وفاته، ولم يكن على طريق المحدثين في تحصيل العوالي وتمييز العالي من النازل ونحو ذلك من فنونهم وإنما هو من محدثي الفقهاء» [157]، وقد ردّ السيوطي كلام ابن حجر في «ذيل التذكرة» فقال عقب نقل قول الحافظ: «قلت العمدة في علم الحديث معرفة صحيح الحديث وسقيمه وعلله واختلاف طرقه ورجاله جرحًا وتعديلاً، أما العالي والنازل ونحو ذلك فهو من الفضلات لا من الأصول المهمة» [158].

ومصنفه «تفسير القرآن العظيم» له مكانة خاصة بين تفاسير المتأخرين حتى أن الإمام الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) ذكر عنه في ترجمة مؤلّفه: «وهو في مجلدات وقد جمع فيه فأوعى ونقل المذاهب والأخبار والآثار، وتكلم بأحسن كلام وأنفسه وهو من أحسن التفاسير إن لم يكن أحسنها» [159]، وقال الشيخ أحمد شاكر (ت ١٣٧٧هـ) - أيضًا - عن هذا التفسير بأنه «بحر خضم لا يكاد يدرك ساحله من الأسانيد والآثار والأقوال، ودقائق العلم في تخريج الأحاديث ونقد الرجال» [160].

وقد صدرت الطبعة الأولى لتفسير ابن كثير عن مطبعة بولاق بالقاهرة ما بين ١٣٠٠-١٣٠٢هـ، وطبعه محمد رشيد رضا بأمر من الملك عبد العزيز آل سعود وتتالت طبعاته حتى صارت تستعصى على الحصر، وقد عمل الشيخ أحمد شاكر على اختصاره بأسلوب علمي دقيق لكن أدركته المنية قبل إتمامه وسيأتي الكلام عن عمله لاحقا.

٢٠- **أحمد بن إسماعيل بن خليفة الحسباني (ت٨١٥هـ)**، قال عنه رفيقه في الطلب ابن حجر العسقلاني «سمع من جمع جم من أصحاب الفخر بن البخاري وغيرهم، وطلب بنفسه فأكثر بدمشق والقاهرة، إلى أن

رافقنا في السماع عن جماعة من شيوخنا، وكان ذكيًا مستحْضراً صاحب فنون» [١٦١].

وقال عنه النعيمي (ت٩٢٧هـ) «اشتغل في صباه بعلم الفرائض وأتقنها ثم اشتغل بالعربية فبرع فيها، وطلب الحديث، وقرأ قراءة حسنة، وحصل الكتب، وفضل في هذا العلم ورحل إلى القاهرة وسمع بها وبدمشق من جماعة، وحصل الأجْزاء وضبط الأسماء، واعتنى بتحرير المشتبه منها» [١٦٢] وذكر تلميذه ابن فهد (ت٨٧١هـ) في ترجمته: «وكان رحمه الله تعالى أحد الأئمة العلماء الأمجاد والحفاظ الجلة النقاد، دأب في التأليف واجتهد في التصنيف خصوصًا في التفسير وتكلم على الرجال بالتحرير، كتب الكثير وحدث باليسير وجمع من الكتب والأصول في مصره مالم يكن عند أحد من أهل عصره، لكنها في الفتنة بادت وكأنها ماكانت» [١٦٣].

وقد ترجم له السيوطي في «ذيل التذكرة» [١٦٤]، والداودي في «طبقات المفسرين» [١٦٥]، وأثنى على تفسيره ابن حجر فقال عنه بأنه «أجاد في تهذيبه» [١٦٦].

المطلب الثالث:

التآليف المفردة للتفسير عند حفاظ الفقهاء:

قال الشيخ المحدث عبد الله بن الصديق (ت١٤١٣هـ) حين كتب عن «رتب الحفظ عند المحدثين»: «ثم الحافظ نوعان:

١- حافظ على طريقة الفقهاء: كالطحاوي والبيهقي والباجي وابن العربي المعافري والقاضي عياض والنووي وابن تيمية وابن القيم وابن كثير.

٢- حافظ على طريقة المحدثين، وهم معظم الحفاظ» [١٦٧].

وقال د. إبراهيم بن الصديق: «فقد تعارفوا فيما بينهم - وإن لم يصرحوا بذلك قديمًا - على تصنيف الحفاظ إلى رتبتين:

- عليا وهي التي يكون صاحبها حافظًا على طريقة المحدثين.
- ودنيا وهي التي يكون حاملها حافظًا على طريقة الفقهاء.

فحافظ على طريقة الفقهاء وإن كان يعرف المتون والأسانيد وتراجم الرجال، ويمكن أن يستظهر آلاف الأحاديث- مع أن الاستظهار المجرد لاقيمة له عندهم - فليس يصل إلى حد الاستقلال بإدراك خفايا الأسانيد ومقارنتها واستقرائها من المسانيد والأجزاء والجوامع والفوائد، وتقويم الرجال، ويعدّل ويجرح ويقبل ويرد، ويصحح ويضعف، فهذه مهمة الحافظ على طريقة المحدثين الذي يضيف إلى وصف الحفظ وصف النقد»(١٦٨).

وتخصيص الحديث بترجمة في كتب «طبقات الحفاظ» لايعني أنه من حفاظ المحدثين أو أنه استوفى الشروط المطلوبة لهذه الرتبة، يدل على ذلك على سبيل المثال لا الحصر أن الحافظ عبد الرحمن بن الجوزي(ت٥٩٧هـ) ذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ» (١٦٩)، وقال عنه في التاريخ: لايوصف ابن الجوزي بالحفظ عندناباعتبار الصنعة، بل باعتبار كثرة اطلاعه وجمعه(١٧٠)، وقال عنه الذهبي أيضًا: «كان مبرزًا في التفسير وفي الوعظ وفي التاريخ ومتوسطًا في المذهب، وفي الحديث له اطلاع تام على متونه، أما الكلام على صحيحه وسقيمه فما له فيه ذوق المحدثين ولا نقد الحفاظ المبرِّزين»(١٧١).

ولا يقتصر المثال على ابن الجوزي- رحمه الله - فقط، بل إن الحافظ الذهبي ترجم في تذكرته لإسماعيل بن إسحاق الأزدي المالكي، كما ترجم

لقاسم بن أصبغ القرطبي ومحمد بن عبد الله بن العربي المعافري وغيرهم ممن تنطبق عليهم الأوصاف المذكورة لحفاظ الفقهاء [١٧٢].

ومن بين حفاظ الفقهاء الذين ألّفوا في تفسير القرآن:

١- **إسماعيل بن إسحاق الأزدي(ت٢٠٢هـ)**: قال عنه ابن كثير: «كان حافظًا فقيهًا مالكيًا جمع وصنف وشرح في المذهب عدة مصنفات في التفسير والحديث والفقه وغير ذلك» [١٧٣]، وذكر عنه ابن فرحون بأنه «كان يقول: أفخر على الناس برجلين بالبصرة، ابن المعدل يعلمني الفقه وابن المديني يعلمني الحديث» [١٧٤]، وقد ذكر له الداودي الكثير من المؤلفات في الفقه والتفسير والحديث [١٧٥]، كما جمع تآليفه ابن فرحون في «الديباج المذهب» [١٧٦]، وترجم له الذهبي في «تذكرة الحفاظ» [١٧٧].

٢- **يحيى بن آدم الكوفي (ت٢٠٣هـ)**: قال ابن أبي حاتم: «روى عن الثوري ومسعر ومالك بن مغول، روى عنه إسحاق بن راهويه ويحيى بن معين وعثمان وعبد الله ابنا أبي شيبة» وقال فيه أيضًا، سألت أبي عنه فقال: «كان يفقه وهو ثقة» [١٧٨] وذكره ابن سعد في أول الطبقة الثامنة من طبقات الكوفيين [١٧٩] وذكره الذهبي في التذكرة [١٨٠]، كما ذكر له الداودي كتاب «أحكام القرآن» [١٨١].

٣- **محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري(ت٣١٨هـ)**: ذكره الشيرازي مع فقهاء الشافعية وقال عنه: «صنف في اختلاف العلماء كتبًا لم يصنف أحد مثلها» [١٨٢]، وذكر السيوطي والداودي من كتبه «المبسوط» في الفقه، و «الإشراف في معرفة الخلاف» و «الأوسط» وهو أصل الأشراف، و «الإجماع» و «الإقناع» و «التفسير» و «السنن والإجماع والاختلاف» [١٨٣]، وقد ترجم له الذهبي في التذكرة [١٨٤].

٤- **أحمد بن محمد أبو جعفر الطحاوي(٣٢١هـ)**: قال ابن كثير في ترجمته «هو أحد الثقات الأثبات والحفاظ، الجهابذة» [١٨٥]، وقال ابن قطلوبغا الحنفي: «كان ثقة نبيلاً فقيها إمامًا» [١٨٦]، وذكره الذهبي في «تذكرة الحفاظ» [١٨٧]، والشيرازي والداودي [١٨٨]، له من المؤلفات «أحكام القرآن» و«معاني الآثار» و«بيان مشكل الآثار» و«المختصر» في الفقه وغير ذلك [١٨٩].

٥- **قاسم بن أصبغ بن محمد القرطبي(ت٣٤٠هـ)**: قال ابن فرحون في ترجمته: «وكان ثبتًا صادقًا حليمًا مأمونًا بصيراً بالحديث والرجال، وغلبت عليه الرواية والسماع، مذكور في أئمة المالكيين، وصنف في الحديث مصنفات حسنة» [١٩٠]، من مؤلفاته مصنفه المخرج على كتاب أبي داود واختصاره «المجتبى» و«غرائب حديث مالك»، و«مسند حديث مالك» و«أحكام القرآن» [١٩١]، وقد تُرْجم لقاسم بن أصبغ ضمن «تذكرة الحفاظ» للذهبي [١٩٢].

٦- **محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري(ت٥٤٣هـ)**: قال عنه ابن كثير: كان فقيهًا عالمًا وزاهداً عابداً، وسمع الحديث بعد اشتغاله في الفقه» [١٩٣]، وقال عنه صاحب الديباج: «الإمام العلامة، الحافظ المتبحر، ختام علماء الأندلس وآخر أئمتها وحفاظها» [١٩٤]، وفي طبقات المفسرين للسيوطي: «كان من أهل التفنن في العلوم والاستبحار فيها والجمع لها، مقدمًا في المعارف كلها، أحد من بلغ رتبة الاجتهاد، وأحد من انفرد بالأندلس بعلو الإسناد، ثاقب الذهن، ملازمًا لنشر العلم، صارمًا في أحكامه، هيوبًا على الظلمة» [١٩٥]، من مصنفات أبي بكر بن العربي: القبس في شرح الموطأ، وعرضة الأحوذي في

شرح الترمذي والإنصاف في مسائل الخلاف وأحكام القرآن، وأنوار الفجر في تفسير القرآن، وقانون التأويل وغير ذلك من المصنفات الفريدة[١٩٦] وقد ترجم له الذهبي في «تذكرة الحفاظ»[١٩٧].

٧- **عبد الرحمن بن علي أبو الفرج بن الجوزي(ت ٥٩٧هـ):** ترجم له الداودي بقوله: الإمام العلامة حافظ العراق وواعظ الآفاق، صاحب التصانيف المشهورة في أنواع العلوم من التفسير والحديث والفقه والوعظ والزهد والتاريخ والطب وغير ذلك»[١٩٨]، وفي البداية والنهاية: «برز في علوم كثيرة، وانفرد بها عن غيره، وتفرد بفن الوعظ الذي لم يسبق إليه ولا يلحق شأوه فيه وفي طريقته وشكله»[١٩٩]، من تصانيفه «زاد المسير في علم التفسير» و «جامع المسانيد» و «التحقيق في مسائل الخلاف» و «الموضوعات» وغير ذلك، وقد ترجم له السيوطي والداودي في طبقات المفسرين والإمام الذهبي في تذكرة الحفاظ[٢٠٠].

والذي يراجع مصنفاته بخاصة كتب الوعظ والمناقب يصادف تساهله في الاحتجاج بالآثار الواهية، وجمعه بين صحيح الروايات وسقيمها، إذ لم يذكره الذهبي مع الحفاظ إلا اعتباراً لكثرة اطلاعه، أما كلامه في التصحيح والتضعيف فلا يظهر أن له تضلعًا في صنعة نقاد الحديث النبوي، وقد سبق الكلام عن هذا الموضوع في أول هذا المطلب[٢٠١].

٨- **محمد بن أحمد بن جزي الكلبي(ت ٧٤١هـ):** ورد في ترجمته ضمن الديباج: «كان رحمه الله على طريقة مثلى من العكوف على العلم، والاشتغال بالنظر والتقييد والتدوين، فقيهًا حافظًا قائمًا على التدريس، مشاركًا في فنون من عربية وأصول وقراءات وحديث وأدب، حافظًا

للتفسير مستوعبًا للأقوال جماعة للكتب»[٢٠٢]، صنف ابن جزي الكثير، من ذلك: «وسيلة المسلم في تهذيب صحيح مسلم» و «الدعوات والأذكار المخرجة من صحيح الأخبار» و «القوانين الفقهية» وتفسيره المختصر «التسهيل إلى علوم التنزيل» وغير ذلك من المؤلفات[٢٠٣].

المطلب الرابع:

مجمل طريقة حفاظ المحدِّثين في التخريج ونقد المرويات:

إن من يتتبع تاريخ التفسير خلال مرحلتي التدوين والتصنيف يلاحظ أن مناهج المفسرين في نقل المرويات لاتخرج عن طريقتين:

الأولى أن يذكر المفسر مختلف الطرق التي بلغته بها الآثار، ويسوق بعد ذلك الآثار المختلفة - في مناسباتها - محذوفة الإسناد، وقد انتقدت هذه الطريقة لأنها من أسباب دخول الآثار الواهية إلى التفسير[٢٠٤].

الطريقة الثانية - وهي الغالبة - أن يذكر المفسر لكل رواية سندها ويستوعب اختلاف الأقوال من غير تطويل - لايحتاج إليه- لكن هذه الطريقة أيضًا لايمكن أن تسلم من الانتقاد بسبب تتبع المفسرين الأثريين للأخبار المتضاربة والمختلفة من غير بيان للمقبول والمردود[٢٠٥].

قال الشيخ محمد الفاضل بن عاشور (ت١٣٩٠هـ) عن التفاسير التي سلكت هذه الطريقة - الثانية- «كانت أول التفاسير ظهوراً في النصف الثاني من القرن الثاني - بعد كتاب عبد الملك بن جريج- التفاسير المتوخية طريقة جمع الأقوال بحسب ماانتهى إلى مؤلفيها من طرق الإسناد. وقد اقتضى ذلك لامحالة اشتمال الكتاب الواحد، في الآية الواحدة على أخبار متخالفة وآثار

متفاوتة الدرجات»[٢٠٦].

وقد تولى نقد مرويات التفسير تلك حفاظ المحدثين ممن صنفوا في تفسير القرآن، وضمنت مقدمات مصنّفاتهم بيان طريقتهم في تخريج الروايات ونقدها، وأيضًا منهجهم في استيعاب اختلاف المفسرين.

أ- ففي مقدمة «تفسير القرآن العظيم مسندًا عن الرسول صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين» لابن أبي حاتم الرازي ت٣٢٧هـ قال المصنف رحمه الله:

«سألني جماعة من إخواني إخراج تفسير للقرآن مختصرًا بأصح الأسانيد، وحذف الطرق والشواهد والروايات وتنزيل السور، وأن نقصد لإخراج التفسير مجردًا دون غيره، متقص تفسير الآي حتى لانترك حرفًا من القرآن يوجد له تفسير إلا أخرج ذلك.

فأجبتهم إلى ملتمسهم، وبالله التوفيق، وإياه نستعين، ولا حول ولا قوة إلا بالله، فتحريت إخراج ذلك بأصح الأخبار إسنادًا وأشبعها متنًا، فإذا وجدت التفسير عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم أذكر معه أحدًا من الصحابة ممن أتى بمثل ذلك، وإذا وجدته عن الصحابة فإن كانوا متفقين ذكرته عن أعلاهم درجة بأصح الإسناد، وسميت موافقيهم بحذف الإسناد، وإن كانوا مختلفين ذكرت اختلافهم وذكرت لكل واحد منهم إسنادًا وسميت موافقيهم بحذف الأسانيد، فإن لم أجد عن الصحابة ووجدته عن التابعين عملت فيما أجد عنهم ماذكرته من المثال في الصحابة، وكذا أجعل المثال في أتباع التابعين وأتباعهم»[٢٠٧].

ويظهر من خلال النص منهج الحافظ ابن أبي حاتم في التخريج وطريقته في استيعاب المرويات ثم موقفه من نقد هذه الآثار.

فبالنسبة للتخريج وَضع ابن أبي حاتم لذلك شرطين:

الشرط الأول: إخراج التفسير بأصح الأسانيد.

الشرط الثاني: التقصي، حتى لايترك حرفًا من القرآن دون تفسير.

فأما اشتراطه الالتزام بأصح الأسانيد فقد عصمه من الوقوع في الكثير من الروايات الواهية - الموضوعات والإسرائيليات - التي تحفل بها تفاسير غيره، كتفسير معاصره ابن جرير الطبري(ت٣١٠هـ)، لكنه رغم ذلك أخرج بعضها (٢٠٨).

وأما اشتراطه أن لايترك حرفًا من القرآن يوجد له تفسير إلا أخرج ذلك فقد أدى به التقصي إلى إخراج الروايات الضعيفة بسبب الانقطاع أو بسبب تجريح أحد رجال السند، وهذا واضح من خلال تتبع تعليقات المحقق على الجزء الأول من التفسير المسند.

أما طريقة ابن أبي حاتم في استيعاب أحاديث التفسير فقد أوضحها حين ذكر أنه يقتصر على الأوْلَى: فإن كان في الآية حديث مسند اقتصر عليه، فإن عُدِمَ أخذ بالمرفوع فالموقوف، ولا يذكر اختلاف المفسرين من السلف إلا إذا اتحَدَت طبقتهم وتساوت درجة مروياتهم في القبول(٢٠٩).

أما موقف ابن أبي حاتم من نقد أحاديث التفسير، فلم يكن يعلق على الآثار الضعيفة التي يوردها بأسانيدها أو يعلقها، ونادراً ماوجدناه يتعقب هذه الآثار لبيان درجتها(٢١٠).

كما أخرج في تفسيره بعض الروايات المنكرة من أخبار بني إسرائيل ولم يتكلم عليها في تفسيره رغم أنه أعلها في مصنفه «علل الحديث»(٢١١)، على أنه بالرغم من ذلك فقد هذب ذلك الركام من الأخبار الذي كان

يشكل مادة علم التفسير عند غيره من المفسرين.

ب- لقد كان «تفسير القرآن العظيم» لابن أبي حاتم الخطوة الأولى في اتجاه نقد التراث الذي انتهى إلى ابن جرير الطبري وشيخه وأقرانه خلال القرن الثالث الهجري، وكانت الخطوة الثانية مع الحسين بن مسعود البغوي(ت٥١٦هـ) في «معالم التنزيل» الذي ذكر عن منهجه في مقدمة تفسيره: «وما ذكرت من أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في أثناء الكتاب على وفاق آية أو بيان حكم - فإن الكتاب يطلب بَيانه من السنة وعليها مدار الشرع وأمور الدين- فهي من الكتب المسموعة للحفاظ وأئمة الحديث، وأعرضت عن ذكر المناكير ومالايليق بحال التفسير»[٢١٢].

قال ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) في مقدمته: «والبغوي تفسيره مختصر من الثعلبي، لكنه صان تفسيره عن الأحاديث الموضوعة والآراء المبتدعة»[٢١٣].

والذي يرجع إلى هذا المصنف يجد بأنه أسلم من كثير من كتب التفسير المتداولة وإن كان مؤلفه قد أثبت فيه طائفة من الروايات المردودة[٢١٤].

ج- الخطوة الثالثة في عملية نقد التراث التفسيري كانت مع الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) في «تفسير القرآن العظيم»[٢١٥].

لقد خدم ابن كثير علم التفسير خدمة جليلة حين عكف على المرويات نقداً وتمحيصاً ساعده على ذلك معرفته بالعلل، وولوعه بالأبحاث الدقيقة في تخريج الآثار ونقد أسانيدها.

ومما تعقبه ابن كثير بعض المرويات الواهية التي أوردها ابن أبي حاتم بأسانيدها ولم يبين عوارها وزيفها، من ذلك على سبيل المثال ماذكره

في تفسير أول سورة ق، حيث قال: «وقد أكثر كثير من السلف من المفسرين وكذا طائفة كثيرة من الخلف من الحكاية عن كتب أهل الكتاب في تفسير القرآن المجيد، وليس بهم احتياج إلى أخبارهم ولله الحمد والمنة، حتى أن الإمام أبا محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي - رحمه الله - أورد هنا أثرًا غريبًا لايصح سنده عن ابن عباس رضي الله عنهما»[٢١٦].

لقد كان الحافظ ابن كثير - رحمه الله - شيخ النقاد في مجال علم التفسير رغم تأخره، وميزة تفسيره - التي انفرد بها - هي أنه معلم مرشد لطالب التفسير يستطيع بواسطته تمييز صحيح الآثار من سقيمها، وتعقب علل أحاديث تفسير القرآن والوقوف على الإسرائيليات والموضوعات التي شحنت بها كتب العلم[٢١٧].

د- الخطوة الرابعة التي اكتملت بها حلقات نقد وتمحيص التراث التفسيري كانت مع الشيخ أحمد شاكر (ت١٣٧٧هـ) - رحمه الله - والعديد من شيوخ وطلبة العلم المعاصرين بخاصة في بعض الجامعات الإسلامية.

ذلك أن ابن كثير رغم حرصه الشديد فاتته بعض الروايات الواهية التي أدرجها في مصنف ولم ينبّه عليها على غير عادته، وقد عمد الشيخ شاكر إلى حذف هذه الروايات جملة إلا مادعت إليه ضرورة علمية[٢١٨]، وقال في مقدمة «عمدة التفسير» عن هذا الموضوع: «نفيت عن كتابي هذا كل الأخبار الإسرائيلية وما أشبهها، فإن المؤلف رحمه الله جَذَبَها في مواضع كثيرة من تفسيره وأبان عن خطلها وضررها، وأنحى باللائمة على روايتها ورواتها، ورسم لنفسه خطة في شأنها، مع ذلك فإنه - فيما يبدو لي - لم يستطع أن يسير على مارسم، وغلبه ماوَجَد من الروايات في كثير من المواطن فأثبت طائفة منها غير قليلة، فحذفتها كلها والحمد لله.»[٢١٩].

وبعد وفاة الشيخ شاكر وجدنا بعض الجامعات الإسلامية تتخذ مشاريع

علمية تستهدف التنقيب عن أمهات كتب التفسير وتحقيقها تحقيقًا علميًا يستفيد من مناهج المحدثين في خدمة تفسير القرآن.

ويبرز في هذا السياق العمل الذي احتضنته جامعة أم القرى بمكة المكرمة وكان الغرض منه إخراج أحد أهم تفاسير المتقدمين «التفسير المسند» لابن أبي حاتم ليكون في متناول طلبة العلم وشيوخه، ولقد ظلت أجزاء هذا التفسير موزعة بين شتى الخزانات في مختلف البلدان رغم شهرة هذا المصنف وكثرة تداوله بين المتأخرين من أهل العلم[(٢٢٠)].

وكان العمل الذي قامت به الجامعة بعد التنقيب عن الأجزاء المخطوطة وجمعها، هو اعتماد تحقيق هذا المصنف في أقسام الدراسات العليا حيث وزع على طلبة الماجستير والدكتوراه، وصدرت الطبعة الأولى من الجزء الأول محققة عام ١٤٠٨هـ، وقد حقّقَت جامعة أم القرى بهذا العمل فائدتين جليلتين، الأولى وضع الكتاب بين أيدي الدارسين بعد أن ظلوا يفتقدونه والثانية إخراجه في نشرة علمية متكاملة.

وإجمالاً، فإنه مما يجدر التنبيه إليه في معرض كلامنا عن طريقة حفاظ المحدِّثين وشيوخه في تخريج أحاديث التفسير ونقدها أنه تظافرت جهود الأئمة والعلماء في خدمة مرويات تفسير القرآن:

١- فوجدنا هؤلاء الأئمة حين وضعوا مصنفاتهم من أمَّات كتب السنة - قديمًا - اهتموا بتجريد الصحيح من أحاديث التفسير المسندة والمرفوعة والموقوفة. وتضم كتب «الجوامع الصحيحة» الكثير من المرويات التي استوفت شروط القبول.

٢- ثم وجدنا من أئمة الحديث عن المتقدمين والمتأخرين من سعى لأجل إسقاط تلك المادة الدخيلة التي حشرت في كتب التفسير على أنها بيان لما أجمل أو أبهم في كتاب الله، لكن مصنفات المحدِّثين في الموضوع ظلت فوق فهم وإدراك عامة الناس بسبب الأبحاث العلمية التي تطلبها نقد

الدخيل الموضوع والواهي من مرويات التفسير .

٣- ومن عظيم منن الله تعالى أن قيض لعلم تفسير كتابه - في العصر الراهن- طائفة من شيوخ الحديث وطلبته الذين عملوا على تقريب وتهذيب وتحقيق مصنفات حفاظ المفسرين ولله الحمد والمنة أولا وأخيراً .

٤- لكن يبقى أن أكثر مصنفات المحدِّثين في التفسير هي في حكم المفقود أو فوق رفوف خزائن المخطوطات التي لانعلم ذخائرها حتى اليوم .

المبحث الثالث :

أثر منهج المحدِّثين في التفسير في تآليف المعاصرين:

كان لمصنفات المحدثين في التفسير ولمناهجهم في تخريج المرويات أثر في بعض كتب التفسير والدراسات القرآنية خلال العصر الراهن .

ومما يقتضيه المنهج أن نقسم الكلام عن جهود المعاصرين للاستفادة من منهج المحدثين في مجال التفسير إلى قسمين :

- نعرض في ا الأول منهما إلى أثر منهج المحدثين في الدراسات القرآنية التي احتضنتها الجامعات الإسلامية في أقسام الدراسات العليا .

- ونتكلم في القسم الثاني عن أثر هذا المنهج على الدرس القرآني خارج الجامعة .

المطلب الأول:

أثر هذا المنهج في الدراسات الجامعية العليا

فقد دأبت بعض الجامعات وبعض الأساتذة المتخصصين في التفسير على توجيه طلبة الدراسات العليا للاهتمام بأوائل الكتب المدونة في التفسير وأشهر المصنفات في هذا العلم مما له ارتباط بأحد أئمة الرواية .

وبالنظر إلى أكثر ماطبع ونشر من هذه الدراسات يخلص المتتبع إلى أن عملية جمع تفاسير أئمة الحديث قد وجهت - في إطار الدراسات الجامعية العليا - في ثلاث مَسارات :

١- فبعض الرسائل العلمية كان الهدف منها جمع مختلف المرويات فحسب، فلا تعرض الرسالة للأسانيد ولا لنقدها ولا لاختلاف المتون، ومثل هذه الرسائل لانجد فيها أثرًا لمنهج المحدِّثين وإن كان موضوعها متصلا بأحدهم، ومن نماذج هذه الرسائل المنشورة «تفسير ابن جريج» الذي جمعه مؤلفه من بعض تفاسير المتقدمين والمتأخرين [٢٢١] ولم يعرض لنقد المرويات رغم أن ذلك كان بين يديه في المصادر التي اعتمدها فمثل هذه الرسائل التي اقتصرت على جمع المرويات من مصادر معينة فحسب لانجد فيها أثرًا للصناعة الحديثية.

٢- وبعض الدراسات الجامعية كانت بحوثًا اهتمت بجمع الروايات أولاً ثم دراستها بعد ذلك، لكن عملية الجمع لم تلتزم بما يتطلبه منهج المحدثين من اعتماد للروايات المسندة بإطلاق، ومن نماذج هذه الدراسات على سبيل المثال لا الحصر مانشره د. محمد عبد الرحيم عن «تفسير الحسن البصري» [٢٢٢] حيث نجده ينسب للحسن مرويات معلقة يَعْزُوها لبعض تفاسير المتأخرين «كفتح القدير» للشوكاني ت ١٢٥٠هـ، هذا دون الكلام عن إغفال المؤلف الكلام عن مختلف الآثار: أسانيدها ومتونها تفصيلا [٢٢٣].

٣- وهناك- أخيرًا - رسائل جامعية متخصصة كان هدفها تحقيق ودراسة مرويات التفسير اعتماداً على مناهج علماء السنة المشرفة في نقد الآثار، فتناولت هذه الرسائل العلمية أسانيد المرويات وطبقت عليها قواعد العلماء في الجرح والتعديل.

ومما طبع من هذه الرسائل الجامعية المتخصصة تحقيق الدكتور أحمد عبد الله الزهراني للجزء الأول من «تفسير القرآن العظيم» لابن أبي حاتم[٢٢٤] حيث نجد المحقق يحرص على عزو المرويات إلى مختلف المصادر التي وردت فيها، سواء كانت هذه المصادر لمعاصري ابن أبي حاتم ومتقدميه كالطبري والإمام أحمدأو كانت للمتأخرين بعد عصر المصنف كابن كثير والسيوطي.

ثم إن المحقق تكلم عن رجال الإسناد رَجُلاً رجُلا اعتماداً على المصادر المصنفة في علم الجرح والتعديل وعلم تاريخ الرواة.

وتكلم أيضًا عن مختلف المرويات محدداً درجتها من جهة القبول والرد، مبينًا سبب ضعف الأثر إن كان كذلك[٢٢٥] أو سبب بطلان الرواية[٢٢٦]، فإن كان إسناد الحديث صحيحًا أجمل الكلام بقوله «رجال إسناده ثقات»[٢٢٧] وإن لم يخرج الرواية أحد غير المصنف علق المحقق على الأثر بقوله «لم أقف عليه»[٢٢٨]. إضافة لما سبق امتاز تحقيق د. الزهراني بذلك الملحق الذي طبع آخر الجزء عن «تراجم رجال ابن أبي حاتم» الذي جمع فيه المؤلف بين ماتقتضيه الصناعة الحديثية وما يتطلبه علم الفهارس حديثًا[٢٢٩].

المطلب الثاني:

أثر منهج المحدِّثين على الدرس القرآني خارج الجامعة

في منتصف القرن الرابع عشر الهجري وَجَد ذلك المنهج الذي سار عليه محدثو المفسرين امتداداً له في كتابات بعض شيوخ العلم من المهتمين بالتفسير، ولعل الشيخ أحمد شاكر والمحدث عبد الله بن الصديق والعلامة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي من أكثر المعاصرين استفادة من طريقة المحدثين ومنهجهم في تعقب مرويات التفسير وقد ظهر ذلك في مؤلفاتهم

المتداولة بين طلبة العلم منذ عقود من الزمن.

١- **فبالنسبة للشيخ أحمد محمد شاكر (ت١٣٧٧هـ)**[٢٣٠] فقد انصرفت همته إلى إخراج «جامع البيان» للطبري ت ٣١٠هـ و «تفسير القرآن العظيم» لابن كثير ت ٧٧٤هـ في نشرة علمية موثقة.

فاشترك مع أخيه محمود شاكر (ت١٤١٨هـ) في نشر «جامع البيان»، وكان الشيخ المحدث أحمد شاكر يتولى مايتعلق بتخريج الأحاديث والتعليق عليها، لكنه تُوفي رحمه الله بعد أن علق على الجزء الثالث عشر من طبعة دار المعارف[٢٣١].

أما بالنسبة لتفسير ابن كثير فقد اتجهت همته لاختصاره حتى يسهل على محدودي الثقافة الشرعية الاستفادة منه

وإذا رجعنا إلى مقدمة «جامع البيان» طبعة دار المعارف- فإننا نجد الشيخ محمود شاكر يقول عن الباعث الذي دفعه مع أخيه الأكبر إلى تحقيق تفسير الطبري: « ولما رأيت أن كثيراً من العلماء كان يعيب على الطبري أنه حشد في كتابه كثيراً من الرواية عن السالفين، الذين قرأوا الكتب، وذكروا في معاني القرآن ماذكروا من الرواية عن أهل الكتابين السالفين - التوراة والإنجيل - أحببت أن أكشف عن طريقة الطبري في الاستدلال بهذه الروايات، رواية رواية، وأبيّن كيف أخطأ الناس في فهم مقصده»[٢٣٢].

أما عن إسهام الشيخ أحمد شاكر في تحقيق الكتاب فقد تركز على أمور ثلاثة ذكرها في تقديمه وهي:

- مراجعة نصوص التفسير في المخطوط والمطبوع

- تخريجُ أحاديثه.

- درس أسانيده [٢٣٣]، وقد تناول الشيخ مختلف أسانيد الطبري وتعقب رجال الإسناد وتكلم عن الأحاديث مبينًا صحيحها وضعيفها ولا يسع المجال في هذه الدراسة لبسط منهجه الدقيق في كل ذلك فليرجع إلى الكتاب.

أما عن منهج الشيخ أحمد في اختصار تفسير ابن كثير فيقوم على حذف الروايات الضعيفة والواهية التي أعلّها المصنف نفسه وحذف أسانيد الأحاديث ومكررها وكذا مباحث الفقه [٢٣٤] وأخرج الشيخ من هذا الاختصار كتاب «عمدة التفسير» صدرت منه خمسة أجزء في ثلاث مجلدات لكن المنية وافته قبل إكماله، ويشكل القسم الذي اختصره قريبا من نصف التفسير كله [٢٣٥]

والشيخ أحمد شاكر من خلال جهوده في خدمة التفسير تعليقًا وتهذيبًا وتحقيقًا كان يسلك طريقة المحدِّثين في التعامل مع مختلف الآثار [٢٣٦]، وقد تجلى ذلك المسلك من خلال تعليقه على مختلف المرويات التي تضمنها «جامع البيان» في الأجزاء التي نشرها حتى وفاته، كما ظهر ذلك المسلك بوضوح من خلال «عمدة التفسير».

ولعل أهم مايُظْهِرُ أثر طريقة المحدِّثين في تعامل الشيخ مع مصنفات التفسير موقفه من الأحاديث الضعيفة والمعلولة ومن أخبار أهل الكتاب وذلك من خلال «عمدة التفسير»، فإذا كان منهج ابن كثير - رحمه الله - قد اقتضى منه ذكر هذه الأخبار ونقدها، فإنه - رغم حرصه - قد فاته الكلام عن بعضها والكمال لله [٢٣٧]، ولما عزم الشيخ شاكر على تحرير «عمدة التفسير» اشترط على نفسه حذف الأحاديث الضعيفة والمعلولة إلا أن يكون لإثباتها

ضرورة علمية كما نفى عن كتابه أخبار بني إسرائيل وما أشبهها[٢٣٨].

وقد تطلب منه مااشترطه الوقوف على هذه الآثار والكلام عليها حسبما يقتضيه منهج علماء الحديث النبوي.

ففي تفسير الآية (٢٩) من سورة البقرة أورد حديثًا لأبي هريرة أخرجه مسلم في جامعه وأعله ابن كثير، فعلق عليه الشيخ شاكر في الهامش متتبعًا مختلف طرقه مع بيان أنه لم يرد من طريق متصل حتى النبي ﷺ[٢٣٩].

وقد يقع أن نجد ابن كثير يورد رواية ضعيفة للحديث، فيحرر الشيخ شاكر لفظه من مصدر استوفى فيه الحديث شروط الصحة[٢٤٠].

كما يقع أن ينقل ابن كثير عن أحد الأئمة تجريحًا في أحد رجال الإسناد، فيتتبع الشيخ شاكر مختلف ماقيل في الراوي مرجحًا مايراه، وقد يكون ترجيحه مخالفًا لما ذهب إليه ابن كثير[٢٤١].

أما موقف الشيخ أحمد شاكر من الإسرائيليات فقد كان متأسيًا فيه بما قرره أعلام أئمة الرواية من نقاد الحديث النبوي، وقد أجمل موقفه من هذه المرويات بقوله: « ويقول أحمد محمد شاكر عفا الله عنه: إن إباحة التحدث عنهم - فيما ليس عندنا دليل على صدقه ولا كذبه - شيء، وذكر ذلك في تفسير القرآن وجعله قولاً أو رواية في معنى الآيات، أو في تعيين مالم يعين فيها أو في تفصيل ماأجمل فيها شيء آخر!!! لأن في إثبات ذلك بجوار كلام الله مايوهم أن هذا الذي لانعرف صدقه ولا كذبه مبين لمعنى قول الله سبحانه، ومفصل لما أجمل فيه!! وحاشا لله ولكتابه من ذلك»[٢٤٢].

وقد وَفّقَ الله تعالى المؤلف إلى الالتزام بما اشترطه على نفسه من نفي

الأخبار الإسرائيلية وما أشبهها عن « عمدة التفسير » لكن الأجل وافاه قبل إكمال كتابه بخاصة وأن سور المفصل كانت أول مايستحق بذل مجهوده لأن تفسيرها هو المطلوب عند عامة الناس [٢٤٣].

٢- **عبد الله بن الصديق (ت١٤١٣هـ)** [٢٤٤] وأثر طريقة المحدِّثين في نقده لبدع التفاسير: لعل أبرز ماظهرت فيه الصناعة الحديثية من مؤلفات الشيخ ابن الصديق المتصلة بالتفسير كتابه عن «بدع التفاسير» و «الإحسان في تعقب الإتقان». ففي «بدع التفاسير» نجد الشيخ يتتبع الكثير من أوجه الانحراف في تفسير القرآن، سواء كان ذلك الانحراف راجعًا إلى الغلو في الأخذ بالرأي المجرد - كما وقع للمعتزلة ولغيرهم- أو كان الانحراف راجعًا إلى اعتماد الآثار الباطلة كالأحاديث الضعيفة والأخبار الواهية، وقد أبدع الشيخ في هذا الكتاب بما بينه من مبتدعات لم تسلم منها الكثير من أمّات التفاسير.

فمن تعقبه للموضوعات في كتب التفسير ماذكره عند قوله تعالى (لا يرقبوا فيكم إلاً ولا ذمة) [٢٤٥]، حيث وُجِدَ من فسر (إلاً) بأنها من أسماء الله محتجًا بأثر منسوب لعائشة رضي الله عنها في مسند الفردوس للديلمي، فتعقب الشيخ هذا التفسير مبينًا أنه لايصح لغة، ثم إن حديث الديلمي أثر واه رده الشيخ مثبتًا أن فيه ثلاث علل [٢٤٦] ونجد أمثلة أخرى لموقف الشيخ من هذه الموضوعات في تفسير (يوم ندعو كل أناس بإمامهم) [٢٤٧]، وفي قوله تعالى (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي إلا إذا تمنّى) [٢٤٨]، أما تعقبه للإسرائيليات فلا يطيل فيه الكلام، لأن هذه الروايات أبطل من أن يشتغل بها بل يكتفى ببيانها، ففي قوله تعالى (يابني إنها إن تك مثقال حبة من خردل فتكن

في صخرة)[٢٤٩] قال الشيخ ابن الصديق : «ومن بدع التفسير أن المراد الصخرة التي تحت الأرضين السبع ، وهذا من الإسرائيليات التي يكفي في ردّها حكايتها»[٢٥٠] .

والشيء نفسه نجده عند كلام الشيخ عن قوله تعالى (وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب)[٢٥١] ، وعند قوله عز وجل (ولقد فتنا سليمان وألقينا على كرسيه جسداً ثم أناب)[٢٥٢]

أما وقوف الشيخ ابن الصديق على الأحاديث الضعيفة معدداً علل ردّها فكثير[٢٥٣] .

على أننا بصفة عامة نجد بأن هناك ميزتان طبعتا منهج الشيخ المحدث عبد الله بن الصديق في نقده لبدع التفاسير :

الأولى : تمكن الشيخ من علم علل الحديث كما هو واضح في كتبه .

الثانية : استعماله لأسلوب الطنز في نقده[٢٥٤] ، وقد دفعه إلى هذا الأسلوب مايراه من سذاجة الكثير من المفسرين المتقدمين والمتأخرين .

من ذلك ماذكره - رحمه الله - تعليقًا على الإسرائيلية التي تتحدث عن جبل (ق) في قوله تعالى (يوم يقوم الروح والملائكة صفًا لايتكلمون إلا من أذن له الرحمن وقال صوابا)[٢٥٥] ، قال : «ومن بدع التفسير ماجاء عن وهب ابن منبه ، قال أشرف ذو القرنين على جبل قاف فرأى تحته جبالاً صغاراً» إلى آخر الرواية[٢٥٦] ، قال الشيخ ابن الصديق : «قلت : أنعم بهذا التفسير الذي تلقاه ذو القرنين من الإمام جبل ق ! ! وقد قاله قبل نزول القرآن ! ! ثم أنعم بهذه

العقول التي تقبل هذا التخريف وتكتبه في مؤلفاتها !» [٢٥٧].

وفي قوله تعالى (ألم تر كيف فعل ربك بعاد إرم ذات العماد) [٢٥٨]، ذكر الخبر الموضوع في تفسيرها معقبًا: «قلت: لاشك أن هذا كذب مفضوح يجب تنزيه كتب التفسير عنه لأنه يشوه جماله، والعجيب في هذا الكذب أن يعرفَ كعبٌ صفة ابن قلابة بتلك الدقة المدهشة!! كأنه حضر ولادته! ولعله قرأ صفته في بعض الكتب التي تدل على الكنوز، وتصف من يكون فتحها على يده» [٢٥٩].

هذا بإجمال عن كتاب «بدع التفاسير»، وقد درج الشيخ ابن الصديق على المنهج نفسه في «الإحسان في تعقب الإتقان للسيوطي»، فقد تساهل الإمام السيوطي في إيراد روايات لاينبغي السكوت عليها رغم أهمية كتابه في موضوعه، قال الشيخ ابن الصديق: «فإن كتاب الإتقان في علوم القرآن للإمام الحافظ أبي الفضل جلال الدين السيوطي - رحمه الله تعالى - ورضي عنه كتاب عظيم المزايا كثير الفوائد، جمع ماتفرق في كتب هذا العلم غير أنه ضم آراء شاذة وروايات ساقطة، فات المؤلف أن ينبه على شذوذها وسقوطها، فاتخذها المستشرقون وأذنابهم سلّمًا للطعن في بعض آيات القرآن، وفيما يتعلق بجمعه» [٢٦٠] ورسالة الشيخ ابن الصديق لطيفة يسهل الاطلاع عليها.

٣- **الشيخ محمد الأمين الشنقيطي (ت١٣٩٣هـ)**[٢٦١] ومنهجه في الاستفادة من مصنفات الحديث النبوي من خلال «أضواء البيان»، فالقارىء لهذا التفسير يلاحظ أنه سار فيه على خطة تكاد تكون موحدة، فبعد ذكر الآية يورد الآيات المشابهة لها في الموضوع ثم يتكلم عن المعنى مستحضراً

الكثير من الشعر وبعد ذلك يعرض لأقوال المتقدمين وما تناقلته بعض أمَّات التفاسير، قبل أن يختار مايراه راجحًا محتجًا لاختياره بالسنة النبوية على طريقة «فقهاء المفسرين»، وهذا الجانب هو الذي يهمنا الكلام عنه بإجمال.

كان تكوين الشيخ الشنقيطي الفقهي في بلده - حيث التزم الفقهاء مذهب مالك - ثم استقراره بعد ذلك في أرض الحجاز - حيث كان العلماء ينظرون إلى المذاهب الفقهية نظرة متساوية - فقد حفزه لترك التقليد والرجوع إلى الأصول، لذلك لم يكن غريبًا أن نجد الشيخ الذي غادر موريتانيا باعتباره واحدًا من قضاة المالكية يجلس في المسجد النبوي لا لتدريس الفقه بل لتنظيم دروس علمية في تفسير القرآن، حتى نقل عنه قوله (ليس من عمل أعظم من تفسير كتاب الله في مسجد رسول الله ﷺ)(٢٦٢).

ومن خلال دروسه في التفسير كان يعرج على مختلف العلوم من حديث وأصول وفقه وتوحيد ولغة وبيان.

وكان علم التفسير هو الذي دفع الشيخ للبحث في مختلف العلوم الشرعية التي تضاءل عنده الاهتمام ببعضها لما كان قاضيًا في شنقيط، وهكذا بعد سنوات من التدريس أصدر المجلد الأول من «أضواء البيان» عام ١٣٩٦هـ واستمر على ذلك حتى وفاته رحمه الله.

أما استفادته من مصنفات الحديث في تفسيره فتظهر من خلال:

- رجوعه إلى مختلف كتب السنة عند الاستدلال.
- كثرة اقتباسه من أمَّات كتب شروح السنة مثل «فتح الباري» و «نيل

الأوطار»

- حرصه على ربط التفسير بصحيح السنة، وكان ذلك أكبر أغراضه من «أضواء البيان»، وإن الشيخ - رحمه الله - لم يدع العلم بصناعة الحديث، فإنه ظل حريصًا على اقتفاء أثر الحفاظ خاصة ابن حجر العسقلاني في شرحه لجامع الصحيح.

اعتباراً لما سبق كانت أمَّات كتب التفسير الأثري ومروياتها مفتقدة في «أضواء البيان»، وهذا ماجعل تفسير الشيخ خاليًا من الآثار الواهية والروايات المنقولة عن الكذابين ومسلمة أهل الكتاب.

وغالبًا ماكانت مباحث الشيخ في تفسيره متسلسلة وفق خطوات منهجية ظل محافظًا عليها:

١- يحرر أولاً مذاهب مشاهير العلماء.

٢- يأتي بالأدلة المتصلة بمعاني الآية أو فقهها من مصادر السنة.

٣- يتوسع في الكلام عن فقه الأحاديث وشرحها، وقد ينقل من مصادره صفحات[٢٦٣].

٤- يعرض للكلام في الرواة اعتماداً على المصادر المتأخرة[٢٦٤]

٥- وأخيراً يرجح ماانتهى إليه بتعليقه على التفسير قائلا: «قال مقيده» أو قوله « فمذهب الإمام أظهر دليلا» أو « وهذا المذهب بحسب الدليل هو أوضح المذاهب وأصوبها» [٢٦٥]

هذا مايمكن تحريره عن أثر منهج المحدثين الحفاظ في اتجاهات التفسير وفي الدراسات القرآنية خلال العصر الراهن.

- فقد ظهر أثر الصناعة الحديثية - أولا- في تآليف بعض شيوخ المحدثين المعاصرين كالشيخ أحمد شاكر والشيخ عبد الله بن الصديق الغماري
- كما وجدنا آثاراً لهذا المنهج في طائفة من الرسائل والدراسات التي احتضنتها بعض الجامعات الإسلامية (٢٦٦).

وقد أدت جهود المعاصرين في هذا المجال إلى تهذيب علم تفسير كتاب الله وإسقاط كل دخيل تعلق به وتيسير الاستفادة منه بالنسبة لمتوسطي المعرفة بالعلم الشرعي.

خاتمة الدراسة:

كانت هذه الدراسة عن «التأليف في التفسير عند المحدِّثين» استقراءً أوليًا لتتبع جهود علماء السنة النبوية في خدمة علم التفسير، والذي يمكن أن نخلص إليه من خلال مختلف مباحثها:

أولا: أن أمّات كتب الحديث هي أصح المصادر التي يعتمد عليها في أخذ مرويات التفسير، وهذه الأمّات متفاوتة فيما بينها على حسب شروط التخريج عند مصنفيها وحسب إجماع علماء الأمة على تلقيها، وقد تضمنت هذه الكتب الكثير من مرويات العلم كما هو واضح من خلال تبويبها.

ثانيًا: إن التصنيف في التفسير عند المحدِّثين جاء مختلفًا عن كتب التفسير التي جمعها الأثريون الذين قصدوا جمع الآثار واستيعابها مهما كانت درجة صحتها، ففي آخر القرن الثالث الهجري الذي استوى فيه التصنيف عند المفسرين وجدنا الطبري (ت٣١٠هـ) يعتمد في «جامع

البيان» علىماينقله الرواة عن مسلمة أهل الكتاب، ووجدنا معاصره ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ) في «تفسير القرآن العظيم مسنداً عن الرسول والصحابة والتابعين» يتوقف عند صحيح ماجاء مسنداً فإن لم يجد ذلك انتقل إلى الأحاديث المرفوعة فالموقوفة فإذا عدم ذلك أخذ بالمراسيل، ولم يجعل قصده استيعاب جميع المنقول في كل آية، وقد جاء بعد ابن أبي حاتم من المحدِّثين من هذَّب تفسيره وخرَّج مروياته.

ثالثًا: ومما نبهت عليه هذه الدراسة، تجاهل أكثر الدراسات المعاصرة المتداولة عن تاريخ التفسير لحركة التأليف في هذا العلم عند المحدّثين، هذا على الرغم من أن كتب «تاريخ الرواة» وكتب «طبقات المفسرين» ذكرت لمشاهير الحفاظ تصانيف فريدة في تفسير القرآن الكريم.

وختامًا: نسأل الله تعالى الرشد والسداد في القول والعمل، وأن يعلمنا ماينفعنا في الدنيا والآخرة، والله سبحانه أعلم وأحكم.

الهوامش:

(١) يمكن الرجوع في ذلك إلى كلام شيخ الإسلام ابن تيمية عن تفسير التابعين ضمن «مقدمة في أصول التفسير» ص ٥٨-٥٩..

(٢) من ذلك على سبيل المثال التفسير الذي جمعه سعيد بن جبير (ت٩٤هـ) لعبد الملك بن مروان الأموي (ت٨٦هـ)، وقد ذكر ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل ج٦ص ٣٣٢ أن هذا التفسير نقل إلى مصر بواسطة عطاء بن دينار الهذلي ت ١٢٧هـ وتناقله المفسرون بالفسطاط، وقد جمع تفسير ابن أبي حاتم مختلف الطرق والأسانيد التي نقل بها، ويمكن الرجوع في الموضوع إلى مختلف الفهارس العلمية المنشورة حديثًا مع «التفسير المسند». وقد سبق لي نشر دراسة عن الموضوع ضمن: مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت (العدد ٢٧ شعبان ١٤١٦هـ ص ١٧-٨٦).

(٣) القنوجي، الحطة في ذكر الصحاح الستة ص ١١٨.

(٤) المباركفوري، مقدمة تحفة الأحوذي ج١ ص ٣٢.

(٥) الجوامع الحديثية أنواع:
- منها الجوامع الصحيحة كمصنف البخاري ومسلم.
- ومنها الجوامع التي قصد مصنفوها جمع الأحاديث واستيعابها مثل جامع المسانيد لابن كثير وجمع الجوامع للسيوطي والفتح الكبير للمناوي.
- ومنها الجوامع التي صنفت لجمع أحاديث كتب مخصوصة مثل «جامع الأصول من أحاديث الرسول» لابن الأثير الجزري، و «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» لأبي بكر الهيثمي، و «جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزوائد» لمحمد بن محمد بن سليمان الروداني.

(٦) حسب ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي (ت١٣٨٨هـ)، حيث ابتدأ كتاب التفسير بالحديث رقم ٤٤٧٤ وانتهى برقم ٤٩٧٧ حسبما هو مثبت في الطبعة السلفية من فتح الباري، وقد رجحت هذا الترقيم في عدِّ الأحاديث لاعتماد الكثيرين من أهل الاختصاص- اليوم - عليه، وقال عنه د. محمد عجاج الخطيب: «ويعتبر هذا الإحصاء من أصح الإحصاءات وأحدثها ولهذا فقد اعتمد فضيلة الأستاذ محب الدين الخطيب هذا الإحصاء في ترقيم أحاديث شرح صحيح البخاري بقلمه.» انظر في الموضوع: محمد عجاج الخطيب، أصول الحديث ص ٣١٢ هامش ٢.

(٧) وفيه بحذف المكرر ٢٦٠٧ أحاديث تبعًا لإحصاء عبد الباقي، انظر محمد عجاج الخطيب، أصول الحديث ص ٣١٢..

(٨) المرجع السابق ص ٣١٦.
وقد اشترط الإمام مسلم - رحمه الله - أن لايكرر متون الأحاديث رغم تعدد الطرق التي

يأتي على ذكرها، قال في مقدمة الجامع الصحيح: «..فأَردْتَ أرشدك الله أن تُوقَفَ على جملتها مؤلفة محصاة، وسألتني أن ألخصها لك في التأليف بلا تكرار يَكْثُر فإن ذلك زعمت مما يشغلك عما لَهُ قَصَدْتَ من التفهم فيها.، وإنما يُرجى بعض المنفعة في الاستكثار من هذا الشأن وجمع المكررات منه لخاصة الناس».

(٩) اشتهر هذا القول عن عبد العزيز الدهلوي في «العجالة النافعة» ونقله القنوجي في «الحطة» ص ١٢٣ معقباً عليه.

(١٠) جاء كتاب التفسير عند البخاري مقسماً على السور، وأحاديث كل سورة مقسمة إلى أبواب، أما كتاب التفسير عند مسلم فلقلة الأحاديث المدرجة فيه قسمه المصنف – رحمه الله – إلى سبعة أبواب فقط كما هو واضح في الطبعة المنشورة بترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.

(١١) أكثر ماتضمنه كتاب التفسير عند البخاري يتعلق ببيان غريب القرآن، وقد عمد عبد الباقي إلى جمعه وتجريده، انظر كتابه: « معجم غريب القرآن مستخرجاً من صحيح البخاري» الذي صدر عام ١٩٥٠م.

(١٢) انظر على سبيل المثال باب (ومالكم لاتقاتلون في سبيل الله) من سورة النساء حديث رقم٤٥٨٨.

(١٣) انظر على سبيل المثال أيضاً باب (وعنده مفاتح الغيب) من الأنعام، حديث ٤٦٢٧.

(١٤) هذا هو الغالب على تراجم الأبواب خاصة حين يتعلق الأمر بآيات الأحكام فيختار البخاري في تراجمه مايفيد الحكم الذي يمكن استنباطه من الآية.

(١٥) أكثر هذه الآثار تنتهي إلى أحد أعلام مدرسة التفسير بمكة؛ وبالرجوع إلى المقدمات التي يضعها البخاري للسور – ضمن كتاب التفسي – نجد هذه الآثار التي لايدرجها المصنف في صلب الأبواب لأنها ليست على شرطه.

(١٦) ابن عاشور، التفسير ورجاله ص ٤١.

(١٧) ابن حجر، فتح الباري ج ٨ ص ٧٤٣.

(١٨) ابن حجر، المصدر السابق ج ٨ ص ٧٤٣.

(١٩) وقال الإمام النووي في مقدمة شرح صحيح مسلم ج١ ص ١٢١: «وقد انفرد مسلم بفائدة حسنة وهي كونه أسهل متناولا، من حيث أنه جعل لكل حديث موضعاً واحداً يليق به، جمع فيه طرقه التي ارتضاها واختار ذكرها، وأورد فيه أسانيده المتعددة وألفاظه المختلفة فيسهل على الطالب النظر في وجوهه. بخلاف البخاري فإنه يذكر تلك الوجوه المختلفة في أبواب متفرقة متباعدة، وكثير منها يذكره في غير بابه الذي يسبق إلى الفهم أنه أولى به، وذلك لدقيقة يفهمها البخاري منه».

(٢٠) أرقام هذه الأحاديث حسب إحصاء عبد الباقي مابين ٣٠١٥-٣٠٢٣ وانظر الجامع الصحيح

لمسلم تعليق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.

(٢١) المباركفوري، تحفة الأحوذي ج١ص٣٥.

(٢٢) بالمكرر حسب الترقيم الذي ابتدأه الشيخ أحمد شاكر وأكمله حمزة أحمد الزين ضمن طبعة المسند الصادرة عن دار الحديث القاهرة ١٤١٦هـ.

(٢٣) انتهى الشيخ البنا من ترتيبه عام ١٣٥١هـ، وجعله سبعة أقسام: التوحيد وأصول الدين ثم الفقه ثم التفسير ثم الترغيب ثم الترهيب ثم التاريخ ثم القيامة وأحوال الآخرة.

(٢٤) انظر هذه الفهارس في المسند ج٢٠ الطبعة السالفة الذكر.

(٢٥) أبو يعلى الموصلي، المسند (الصغير)ج١ ص ١٨ مقدمة المحقق.

(٢٦) أبو يعلى الموصلي، المسند (الصغير)ج١ ص ١٨ مقدمة المحقق.

(٢٧) فيه بحذف المكرر حوالي ٢٥٣ حديثًا، ويمكن الرجوع بخصوص الموضوع إلى الفهارس آخر مجلدات الكتاب الستة.

(٢٨) المباركفوري، تحفة الأحوذي ج١ (المقدمة) ص ٣٥.

(٢٩) انظر على سبيل المثال: المعجم الكبير باب التاء، ترجمة رقم ١٢٩ «تميم بن أوس الداري» ج٢ ص٤٩.

(٣٠) مقدمة د. فاروق حمادة «لمكارم الأخلاق» للطبراني ص ٢٠.

(٣١) الداودي، طبقات المفسرين ج١ ص ٢٠٥.

(٣٢) انظر: السيوطي، طبقات المفسرين -ترجمة ابن جرير الطبري- ص ٨٢، وانظر ترجمة ابن فارس النحوي في المصدر نفسه ص ١٦.

(٣٣) من المتروكين الذين تضمنتهم أسانيد الطبراني -على سبيل المثال- سعيد بن طريف جاء فيما أخرجه المصنف عن ابن عباس في الآية (شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن)؛ ومنهم جويبر بن سعيد جاء فيما أخرجه المصنف عن ابن عباس من طريق الضحاك بن مزاحم؛ ومن هؤلاء المتروكين سليمان بن أرقم ورد فيما أخرجه المصنف عن عمر في الآية (ما ننسخ من آية).، هذا دون الكلام عن الضعفاء كشيخ المصنف عبد الله بن محمد بن سعيد بن أبي مريم الذي روى عنه كثيراً..

(٣٤) انظر: الهيثمي، مجمع الزوائد ج ٦ ص ٣٠٣-٣٢٩ وج٧ من ٢-١٧٢.

(٣٥) قال الهيثمي في مقدمة كتابه: « من كان من مشايخ الطبراني في الميزان نبهت على ضعفه، ومن لم يكن في الميزان ألحقته بالثقات الذين بعده»

(٣٦) قال الألباني: «تحقيق أن قولهم (رجاله رجال الصحيح) ونحوه ليس تصحيحاً، واعلم أنه يس

من التصحيح بل ولا من التحسين في شيء قول المنذري وغيره من المحدثين: (رجاله ثقات)أو (رجاله رجال الصحيح)، وانظر كلامه بتفصيل في مقدمته لصحيح الترغيب والترهيب وفيما نقله عنه حمدي السلفي في مقدمة المعجم الكبير ج١ ص ٢١ ٥-٧.

(٣٧) قال الهيثمي في المجمع ج١ص٨: «وما تكلمت عليه من الحديث من تصحيح أو تضعيف وكان من حديث صحابي واحد ثم ذكرت له متنًا بنحوه فإني أكتفي بالكلام عقب الحديث الأول، إلا أن يكون المتن الثاني أصح من الأول، وإذا روى الحديث الإمام أحمد وغيره فالكلام على رجاله إلا أن يكون إسناد غيره أصح، وإذا كان للحديث سند واحد صحيح اكتفيت به من غير نظر إلى بقية الأسانيد وإن كانت ضعيفة».

(٣٨) التصنيف في السنن يهتم بأحاديث الأحكام العملية، وترتب هذه الأحاديث على الأبواب الفقهية بحيث تجمع هذه الكتب ماتعلق بفقه العبادات والأنكحة والمعاملات وما كان في حكم ذلك فقط.

(٣٩) اعتمدت ترقيم الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد المطبوع مع سنن أبي داود وشرحها معالم السنن للخطابي، الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ دار الحديث حمص، سوريا.

(٤٠) اعتمدت في الموضوع على «تفسير النسائي» من السنن الكبرى «طبعة القاهرة.. وانظر نموذجًا للأحاديث التي أخرجها من طريقين في «تفسير ا لنسائي ج١ ص ٥٩٤.

(٤١) الاستدراك في اصطلاح أهل الحديث، هو جمع الأحاديث التي تكون على شرط أحد المصنفين ولم يخرجها في كتابه. انظر: محمد أبو زهو، الحديث والمحدِّثون ص ٤٠٧.

(٤٢) قال ابن الصلاح في مقدمة علوم الحديث ص ١٨: «واعتنى الحاكم أبو عبد الله الحافظ بالزيادة في عدد الحديث الصحيح على مافي الصحيحين، وجمع ذلك في كتاب سماه «المستدرك».، وهو واسع الخطو في شرط الصحيح متساهل في القضاء به»..

(٤٣) قال ابن العربي المعافري في «العواصم من القواصم» ص٢٦٠:«. إنماذكرت لكم هذا لتحترزوا من الخلق وخاصة من المفسرين والمؤرخين وأهل الآداب، فإنهم أهل جهالة بحرمات الدين أو على بدعة مصرين، فلا تبالوا بما رووا، ولا تقبلوا رواية إلا عن أئمة الحديث.»

(٤٤) انظر بخصوص منهج هؤلاء الأئمة، المقدمة التي استهل بها الحافظ ابن أبي حاتم الرازي ت ٣٢٧هـ تفسيره على سبيل المثال، وقد يقع أن يذكر هؤلاء الأعلام بعض الآثار الواهية لغاية التنبيه عليها وبيان عوارها لشهرتها في كتب التفسير، وهذا مانصادفه كثيراً في تفسير القرآن العظيم للحافظ إسماعيل بن كثير (ت٧٧٤هـ)

(٤٥) ولله در الشيخ محمد الفاضل بن عاشور (ت١٣٩٠هـ) حين قال في سياق كلامه عن تفسير يحيى بن سلام التميمي (ت٢٠٠هـ): «. وقد اقتضى ذلك لامحالة اشتمال الكتاب الواحد في الآية الواحدة على أخبار متخالفة، وآثار متفاوتة الدرجات من حيث مظنة الثبوت لقوة

الأسانيد وضعفها، فتطلب ذلك رجوعًا إلى تلك الأخبار بالنقد والتمحيص». ابن عاشور، التفسير ورجاله ص ٢٢.

(٤٦) ولعل الآفة التي تلحق بهذه التفاسير التي يجمعها وينشرها بعض «الوراقين» مرجعها بالأساس إلى أنهم يعمدون إلى «توظيف» بعض مبتدئي الطلبة لجمع المادة، ثم تنشر بعد ذلك وقد طبع على التجليد «تحقيق لجنة من العلماء بإشراف الناشر» أو يطبع على الغلاف اسم أحد «الدكاترة الذين يكرون أسماءهم لمثل هؤلاء الناشرين!!!
هذا وبإمكان أي قارىء لم يقف على هذه الظاهرة التي ارتبطت في السنوات الأخيرة بطباعة ونشر كتب التراث الإسلامي أن يرجع -على سبيل المثال- إلى «البيان» الذي نشره فضيلة الدكتور عبد العظيم الديب ضمن مقدمة الطبعة الثانية لتحقيق كتاب «الغياثي»، ففي فقرات ذلك البيان مايذوب له قلب المرء وبخاصة الصفحات ٣م-١٢م طبعة القاهرة ١٤٠١هـ، وأستحيي شخصياً أن أذكر بعض الأمثلة المتصلة بجمع ونشر بعض التفاسير المتقدمة.

(٤٧) سبق أن عرضت لهذا الموضوع في دراسة: «لمحات عن المدونات الأولى في التفسير خلال النصف الثاني من القرن الأول الهجري» ضمن «مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية». جامعة الكويت العدد ٢٧ عام ١٤١٦ ص ١٧-٨٦.

(٤٨) ابن حبان البستي، مشاهير علماء الأمصار ص ٨٨.

(٤٩) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٣ ص٤١.

(٥٠) الداودي، طبقات المفسرين ج١ ص ١٥٠-١٥١.

(٥١) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧ ص٨٠.
وقال عنه د/ سزكين في تاريخ التراث ج١ص٤٩-٥٠:«. صاحب تفسير من أقدم التفاسير المشهورة، وقد روى المعتزلي المشهور عمرو بن عبيد هذا التفسير.»؛ وقد عمد د. محمد عبد الرحيم عام ١٩٩٢م إلى نشر ماجمعه من مرويات التفسير المنسوبة إلى الحسن البصري في تفاسير المتقدمين والمتأخرين التي وقف عليها، وطبع الكتاب بعنوان«تفسير الحسن البصري».

(٥٢) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٧ص١٧٧؛ ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٦ص٢٣٥.

(٥٣) الذهبي، معرفة الرواة. ص ١٤٦.

(٥٤) الداودي، طبقات المفسرين ج١ ص٣٨٥.

(٥٥) سزكين، تاريخ التراث العربي ج١ص ٥٥.

(٥٦) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٣ ص٥٥٥.

(٥٧) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار ص ٨٠.

(٥٨) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٥ ص٢٦٠.

(٥٩) ابن عبد البر، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ج٣ ص ٢٤٠.

(٦٠) الداودي، طبقات المفسرين ج١ ص١٨٣؛ وذكر سزكين هذا التفسير في ترجمة عبد الرحمن بن زيد-تاريخ التراث العربي ج١ ص٦٣- وعبد الرحمن بن زيد راوي التفسير من المجرحين عند نقاد الحديث النبوي.

(٦١) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٢ ص ٢٩٦.

(٦٢) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار ص ١٦٤؛ وابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦ ص ٥٣٤.

(٦٣) الداودي، طبقات المفسرين ج١ ص٣.

(٦٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج ٧ ص ٢١٥.

(٦٥) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٦ ص١٨٨.

(٦٦) البخاري التاريخ الكبير مج٦ص٢٨١.

(٦٧) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار ص ١٨٢.

(٦٨) ابن حجر، تهذيب التهذيب ج٤ ص٢١٣.

(٦٩) المصدر السابق ج٤ ص٢١٤؛ وانظر أيضاً هدي الساري مقدمة فتح الباري ص ٤١٣.

(٧٠) وتشهد لذلك فهارس تفسير الطبري ت ٣١٠هـ وفهارس تفسير ابن أبي حاتم ت٣٢٧هـ؛ وكتاب الناسخ والمنسوخ للنحاس ت ٣٣٨هـ، وتفسير إبراهيم بن المنذر ت ٣١٨هـ كما حكى ذلك السيوطي في الإتقان ج٢ ص ١٨٨.

(٧١) منهم د. محمد كامل حسين والأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي في «معجم غريب القرآن» ود. عبد الله خورشيد في «القرآن وعلومه في مصر» وغيرهم، هذا فضلا عن مختلف الرسائل الجامعية التي تناولته بالبحث والدراسة.

(٧٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٥ ص٣٥٦.

(٧٣) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٥ ص ٣٣١.

(٧٤) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار ص ١٤٥.

(٧٥) الداودي، طبقات المفسرين ج١ ص ٣٥٨-٣٥٩.

(٧٦) السيوطي، الإتقان ج٢ ص١٨٩؛ وانظر في الموضوع نفسه د. الذهبي، التفسير والمفسرون ج١ص١٩٩-٢٠٠؛ هذا وقد عمد علي حسن عبد الغني إلى جمع الآثار المنسوبة إلى ابن جريج في طائفة من كتب التفسير ضمن رسالة جامعية نشرت بعنوان: «تفسير ابن جريج»

صدرت بالقاهرة سنة ١٤١٣هـ، وفي هذه الآثار الكثير من الموضوعات والإسرائيليات، فمن الموضوعات ماأخرجه الطبري عن ابن جريج في تفسير الآية ١٥٩ من سورة الأعراف (ومن قوم موسى أمة يهدون بالحق وبه يعدلون) قال ابن جريج: «بلغني أن بني إسرائيل لما قتلوا أنبياءهم، كفروا وكانوا اثني عشر سبطاً، تبرأ سبط منهم مما صنعوا، واعتذروا، وسألوا الله أن يفرق بينهم وبينهم، ففتح الله لهم نفقًا في الأرض فساروا فيه حتى خرجوا من وراء الصين، فهم هنالك حنفاء مسلمون يستقبلون قبلتنا»، الطبري جامع البيان ج٩ ص٦٠؛ ومن الموضوعات أيضًا ماذكره عن سفينة نوح في تفسير الآية ٤٤ من سورة هود، أخرج الطبري عن ابن جريج: «كانت السفينة أعلاها للطير، ووسطها للناس، وفي أسفلها السباع، وكان طولها في السماء ثلاثين ذراعًا، ودفعت من عين وردة يوم يوم الجمعة لعشر ليال مضين من رجب، وأرست على الجودي يوم عاشوراء، ومرت بالبيت فطافت به سبعًا، وقد رفعه الله من الغرق، ثم جاءت اليمن ثم رجعت»، جامع البيان ج٢ ص٢٩؛ أما الإسرائيليات فهي كثيرة منها قصة طويلة جداً أخرجها الطبري عن ابن جريج في قصة داود وجالوت، تفسير الآية ٢٥١ من سورة البقرة ضمن جامع البيان ج٢ ص ٤٠٢؛ ومنها قصة ألواح موسى، تفسير الآية ١٤٥ من سورة الأعراف، وذكر في الرواية أن الألواح «من زبرجد وزمرد الجنة»، جامع البيان ج٩ص٤٦.

(٧٧) انظر مانقل عنه في «ذيل تذكرة الحفاظ» هامش ص ٣٣٥؛ وكلامه عن الموضوع ضمن ترجمة ابن كثير في «الدرر الكامنة» ج١ ص ٣٧٤.

(٧٨) من تعليق الشيخ الكوثري – نقلا عن طبقات الشعراني– على ذيل طبقات الحفاظ ص ٣٣٥ (ترجمة الحافظ ابن حجر)؛ وانظر كذلك: د. إبراهيم بن الصديق، «علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام»ج٢ ص ٤١٣ وما بعدها.

(٧٩) عبد الله بن الصديق، «رتب الحفظ عند المحدثين». مجلة دعوة الحق –المغربي – العدد ٨ السنة ١٧، شوال ١٣٩٦هـ ص ١٣٥.

(٨٠) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار ص١٧٠.

(٨١) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦ ص٥٣٨.

(٨٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج ٤ ص ٢٢٥.

(٨٣) المصدر السابق.

(٨٤) الداودي، طبقات المفسرين ج١ ص ١٩٣.
هذا وقد صدرت ببيروت عام ١٩٨٣م الطبعة الأولى من «تفسير سفيان الثوري» جمع (لجنة من العلماء).

(٨٥) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار ص ١٩٩.

(٨٦) الذهبي تذكرة الحفاظ ج١ ص ٢١٣.

(٨٧) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٢ ص١٠٧-١٠٨.

(٨٨) ابن حجر، هدي الساري مقدمة فتح الباري ص ٣٨٨.

(٨٩) الداودي، طبقات المفسرين ج١ ص١٢-١٣.

(٩٠) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج ٧ ص ١٧٨.

(٩١) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار ص ١٩٤.

(٩٢) الذهبي، تذكرة الحفاظ ج١ ص ٢٧٤.

(٩٣) الداودي، طبقات المفسرين ج١ ص٢٥٠.

(٩٤) الذهبي، تذكرة الحفاظ ج١ ص ٣٢٢.

(٩٥) الداودي، طبقات المفسرين ج١ ص١٠٥.

(٩٦) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار ص ١٧٣

(٩٧) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦ ص٥٤٨.

(٩٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٩ ص ٣٨.

(٩٩) الذهبي، تذكرة الحفاظ ج١ ص ٣٠٦.

(١٠٠) الداودي، طبقات المفسرين ج١ ص ٣٥٨. ولوكيع ترجمة حافلة ضمن الجزء الأول من الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ص ٢١٩-٢٣١، حيث ترجم له المصنف مع الأئمة الجهابذة النقاد الذين خصص لهم هذا الجزء.

(١٠١) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٥ ص ٣٣٣.

(١٠٢) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج ٤ ص ٢٢٧؛ ولسفيان أيضًا ترجمة حافلة ضمن الجزء الأول ص ٣٢-٥٤ مع الأئمة العلماء الجهابذة النقاد.

(١٠٣) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار ص ١٥٠.

(١٠٤) لداودي، طبقات المفسرين ج١ ص ١٩٦.
وقد نشر بالرياض عام ١٩٨٣ «تفسير ابن عيينة» جمعه أحمد صالح محايري.

(١٠٥) الذهبي، تذكرة الحفاظ ج١ ص ٣١٨.

(١٠٦) ابن أبي حاتم،، الجرح والتعديل ج ٩ ص٢٩٥.

(١٠٧) ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار ص ١٧٨.

(١٠٨) د. سزكين، تاريخ التراث العربي ج١ ص ٦٧.

(١٠٩) الذهبي، تذكرة الحفاظ ج٢ ص٤٣٢.

(١١٠) ابن أبي حاتم،، الجرح والتعديل ج ٥ ص١٦٠.

(١١١) ابن كثير، البداية والنهاية ج١٠ص ٣١٥.

(١١٢) لداودي، طبقات المفسرين ج١ ص٢٥٣.

(١١٣) لذهبي، تذكرة الحفاظ ج٢ ص٤٣٣.

(١١٤) ابن كثير، البداية والنهاية ج١٠ص ٣١٧.

(١١٥) لداودي، طبقات المفسرين ج١ ص١٠٣-١٠٤.

(١١٦) ابن كثير، البداية والنهاية ج١١ص٤.

(١١٧) لذهبي، تذكرة الحفاظ ج٢ ص ٥٣٤.

(١١٨) لداودي، طبقات المفسرين ج١ ص٣٧٤. وانظر: البخاري، التاريخ الصغير ج٢ ص٢٤٩.

(١١٩) ابن حجر، تهذيب التهذيب ج٣ ص ٥٣٤.

(١٢٠) لذهبي، تذكرة الحفاظ ج١ ص ٣٤٩.

(١٢١) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج ٧ ص ١٤٩.

(١٢٢) ابن حجر، هدي الساري ص ٤٠٢.

(١٢٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٣ص ٤٩٨.

(١٢٤) سزكين، تاريخ التراث العربي ج١ ص ٦٦. ولروح بن عبادة ترجمة حافلة ضمن الجرح والتعديل ج١ ص ٣٢٦؛ هذا وقد وقع تصحيف في اسم راوي التفسير عنه في «طبقات الداودي» ج١ ص١٨٠ نشر دار الكتب العلمية بيروت حيث ذكر غلطًا «أبو الأزهر صالح بن درهم الباهلي» عوضًا عن « أحمد بن الأزهر العبدي» .

(١٢٥) الذهبي، تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٥٣٤.

(١٢٦) الداودي، طبقات المفسرين ج١ ص٢٤٢- ٢٤٤.

(١٢٧) المباركفوري، مقدمة تحفة الأحوذي ص ٢٢٦.

(١٢٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج١ ص ٣٢٨.

(١٢٩) المصدر السابق ج٥ص٣٢٦.

(١٣٠) ابن كثير، البداية والنهاية ج١١ص٣٧.

(١٣١) الذهبي، تذكرة الحفاظ ج٢ ص ٥٥٧.

(١٣٢) يمكن الرجوع في هذا الموضوع إلى مختلف أسانيد مرويات أبي زرعة ضمن فهارس«التفسير المسند» لابن أبي حاتم.

(١٣٣) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج١ ص ٣٥٧.

(١٣٤) الداودي، طبقات المفسرين ج١ ص ٣٧٦.

(١٣٥) الذهبي، تذكرة الحفاظ ج٢ ص ٦٣٦.

(١٣٦) ابن كثير، البداية والنهاية ج ١١ ص ٥٢.

(١٣٧) الداودي، طبقات المفسرين ج٢ ص ٣٧٤.

(١٣٨) الذهبي، تذكرة الحفاظ ج٢ص ٦٢٩.

(١٣٩) ابن كثير، البداية والنهاية ج ١١ ص ٥٦.

(١٤٠) السيوطي، طبقات المفسرين ص٣١ وأيضاً طبقات المفسرين للداودي ج١ ص ١١٨.

(١٤١) ابن كثير، البداية والنهاية ج١١ ص ١٩١.

(١٤٢) الذهبي، تذكرة الحفاظ ج٣ص ٨٢٩.

(١٤٣) الداودي، طبقات المفسرين ج٢ ص ٢٨٥-٢٨٧.

(١٤٤) السيوطي، طبقات المفسرين ص ٣٨.

(١٤٥) الذهبي، تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٩٥٦.

(١٤٦) الداودي، طبقات المفسرين ج١ ص ١٦٠.

(١٤٧) الذهبي، تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ١١٨٣

(١٤٨) ابن كثير، البداية والنهاية ج١٢ص١٣٥.

(١٤٩) السيوطي، طبقات المفسرين ص ٤٦-٤٧؛ الداودي، طبقات المفسرين ج١ ص ٢٥٥.

(١٥٠) د. الفنيسان، آثار الحنابلة في علوم القرآن ص ٧١.

(١٥١) الذهبي، تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٢٥٧.

(١٥٢) ابن كثير، البداية والنهاية ج١٢ ص ١٩٣.

(١٥٣) السيوطي، طبقات المفسرين ص ٣٩وترجم له الداودي في طبقاته

(١٥٤) الداودي، طبقات المفسرين ج١ ص ١٦١-١٦٢.

(١٥٥) وقد نشر هذا المعجم ببيروت في طبعة سقيمة بعنوان «معجم محدثي الذهبي».، وانظر النص ص ٥٦، وانظر كذلك ترجمة ابن كثير في «المجمع المؤسس» لابن حجر ص٤١٦

(١٥٦) الداودي، طبقات المفسرين ج١ ص ١١٢.

(١٥٧) ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ج١ ص ٣٧٤.

(١٥٨) السيوطي، ذيل تذكرة الحفاظ ص ٣٦٢.

(١٥٩) الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ج١ص١٥٣.

(١٦٠) أحمد شاكر، عمدة التفسير عن الحافظ ابن كثير ج١ ص٥.

(١٦١) ابن حجر، المجمع المؤسس للمعجم المفهرس ص ٤٤١، وابن البخاري ت ٦٩٠هـ.

(١٦٢) عبد القادر النعيمي، الدارس في تاريخ المدارس ج١ ص ١٦٤-١٦٥.

(١٦٣) ابن فهد المكي، لحظ الألحاظ، ضمن ذيل تذكرة الحفاظ ص ٢٤٥.

(١٦٤) السيوطي، ذيل التذكرة ص ٣٧٤.

(١٦٥) الداودي، طبقات المفسرين ج١ ص ٣١.

(١٦٦) ابن حجر، المجمع المؤسس ص ٤٤١؛ لكن الحافظ السخاوي قال عن تفسير الحسباني - واسمه « جامع التفسير - متعقبا« . وعليه فيه مآخذ» وانظر الضوء اللامع ج١ ص ٢٣٧؛ والذي يظهر من كلام تلميذه ابن فهد أن مصنفاته -رحمه الله- أتلفت أجزاء منها في فتنة الطاغية تيمور لما استولى على الشام، وانظر ذيل تذكرة الحفاظ ص ٢٤٦.

(١٦٧) عبد الله بن الصديق، رتب الحفظ. مجلة دعوة الحق ع ٨ س ١٧ ص ١٣٥.

(١٦٨) إبراهيم بن الصديق، علم علل الحديث. ج٢ ص ٤١٤.

(١٦٩) الذهبي، تذكرة الحفاظ ج ٤ ص ١٣٤٢.

(١٧٠) انظر: الداودي، طبقات المفسرين ج١ ص ٢٨٨.

(١٧١) انظر: السيوطي، طبقات المفسرين ص ٥١.

(١٧٢) يراجع في الموضوع: د. إبراهيم بن الصديق، علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام لابن القطان ج٢ ص ٤١٣-٤١٥.

(١٧٣) ابن كثير، البداية والنهاية ج١١ ص ٧٢.

(١٧٤) ابن فرحون، الديباج الذهب.ج١ص ٢٨٤.

(١٧٥) الداودي، طبقات المفسرين ج١ ص ١٠٧.

(١٧٦) ابن فرحون، الديباج المذهب ج١ ص ٢٨٩.

(١٧٧) الذهبي، تذكرة الحفاظ ج٢ ص ٦٢٥.

(١٧٨) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج٩ ص ١٣٨.

(١٧٩) ابن سعد، الطبقات الكبرى ج٦ ص٥٥٢.

(١٨٠) الذهبي، تذكرة الحفاظ ج١ ص ٣٥٩.

(١٨١) الداودي، طبقات المفسرين ج٢ ص ٣٦٢.

(١٨٢) االشيرازي، طبقات الفقهاء ص ١١٨.

(١٨٣) السيوطي، طبقات المفسرين ص ٧٧؛ الداودي، طبقات المفسرين ج٢ ص ٥٥.

(١٨٤) الذهبي، تذكرة الحفاظ ج٣ ص ٧٨٣.

(١٨٥) ابن كثير، البداية والنهاية ج١١ ص ١٧٤.

(١٨٦) ابن قطلوبغا، تاج التراجم ص ١٠٠.

(١٨٧) الذهبي، التذكرة ج٣ ص٨٠٨.

(١٨٨) الشيرازي، طبقات الفقهاء ص ١٤٨؛ الداودي، طبقات المفسرين ج١ص٧٤.

(١٨٩) ابن ثطلوبغا، تاج التراجم ص ١٠١.

(١٩٠) ابن فرحون، الديباج المذهب ج٢ ص١٤٦.

(١٩١) الداودي، طبقات المفسرين ج٢ص٣٦؛ ابن فرحون، الديباج ج٢ ص ١٤٦.

(١٩٢) الذهبي، تذكرة الحفاظ ج ٣ ص ٨٥٣.

(١٩٣) ابن كثير، البداية والنهاية ج١٢ص٢٢٨.

(١٩٤) ابن فرحون، الديباج ج٢ص٢٥٢.

(١٩٥) السيوطي، طبقات المفسرين ص ٩١

(١٩٦) الداودي، طبقات المفسرين ج٢ص١٦٩.

(١٩٧) الذهبي، تذكرة الحفاظ ج٤ ص١٢٩٤.

(١٩٨) الداودي، طبقات المفسرين ج١ ص٢٧٦.

(١٩٩) ابن كثير، البداية والنهاية ج١٣ص٢٨.

(٢٠٠) السيوطي، طبقات المفسرين ص ٥٠؛ الداودي، طبقات المفسرين ج١ص٢٧٧؛ الذهبي، تذكرة الحفاظ ج٤ص١٣٤٢.

(٢٠١) ويمكن الرجوع في هذا أيضًا إلى تعقب الحافظ ابن حجر لكتاب «الموضوعات» ضمن«القول المسدد في الذب عن المسند».

(٢٠٢) ابن فرحون، الديباج المذهب ج٢ص٢٧٤؛ ابن حجر، الدرر الكامنة ج٣ص٣٥٦.

(٢٠٣) الداودي، طبقات المفسرين ج٢ص٨٦؛ ابن فرحون، الديباج المذهب ج٢ ص٢٧٥.

(٢٠٤) وممن سار على هذه الطريقة مقاتل بن سليمان البلخي (ت١٥٠هـ)، حيث نجد في مقدمة تفسيره: «أخبرنا القاضي أبو عبد الله محمد بن علي. قال حدثنا عبد الخالق بن الحسن قال حدثنا عبد الله بن ثابت عن أبيه عن الهذيل بن حبيب عن مقاتل بن سليمان الخرساني عن ثلاثين رجلاً، منهم اثنى عشر رجلاً من التابعين، منهم من زاد على صاحبه الحرف، ومنهم من وافق صاحبه في التفسير؛ فمن الاثنى عشر: عطاء بن أبي رباح، والضحاك بن مزاحم ونافع مولى ابن عمر والزبير وابن شهاب الزهري ومحمد ابن سيرين وابن أبي مليكة وشهر بن حوشب وعكرمة وعطية الكوفي وأبو إسحاق الشعبي والحسين بن علي، ومن بعد هؤلاء قتادة بن دعامة وسليمان بن مهران الأعمش وحماد بن أبي سليمان.» إلى تمام ثلاثين رجلاً المذكورين في مقدمة مقاتل لتفسيره ج١ص٤٠٣، وبعد ذكر الرجال في المقدمة عمد مقاتل إلى حذف الأسانيد في متن كتابه.

(٢٠٥) هذه الأخبار كثيرة في التفاسير الأثرية المشهورة، من أمثلتها ماجمعه أهل الآثار في تعيين الذبيح من ابني إبراهيم الخليل (سورة الصافات الآيات ١٠١– ١٠٧) حتى أن ابن جرير الطبري على سعة علمه وجلالة قدره وإمامته قال في تفسيره عقب ذكر العديد من تلك الآثار المختلفة المتضاربة: «قال أبو جعفر: وأولى القولين بالصواب في المفدى من ابني إبراهيم خليل الرحمن على ظاهر التنزيل قول من قال هو إسحاق.» جامع البيان ج ٢٣ ص ٥٤، وقد رد ابن كثير في تفسيره ج٤ص١٨ترجيح الطبري لأنه بعيد جداً، لكن الحافظ السيوطي ت ٩١١هـ اختار التوقف في هذه المسألة حتى أنه قال في تكملة «تفسير الجلالين»: «المأمور بذبحه هو إسماعيل أو إسحاق قولان». ص ٣٧٧.

ومن الطرائف والنوادر المتصلة بالموضوع ماذكره أبو حيان الأندلسي في تفسيره، قال: «وسأل الأصمعي أبا عمرو بن العلاء عن الذبيح؟ فقال: ياأصمعي أين عزب عنك عقلك؟. ومتى كان إسحاق بمكة، وهو الذي بنى البيت مع أبيه والمنحر بمكة!!» البحر المحيط ج ٧ ص ٣٧١.

(٢٠٦) ابن عاشور، التفسير ورجاله ص ٢٢.

(٢٠٧) ابن أبي حاتم، تفسير القرآن العظيم ج١ص٩.

(٢٠٨) انظر نماذج للإسرائيليات في المصدر السابق الآثار رقم: ٣٨٢، ٥٦٥، ١٠٢٩، ١٠٤٣.

(٢٠٩) إذا اتفق المفسرون علق المصنف على التفسير بقوله: «قال أبو محمد: ولا أعلم بين المفسرين في هذا الحرف اختلافًا» انظر ج١ ص٢٣؛ وإذا اختلفوا وتساوت درجاتهم عدّد أوجه اختلافهم. انظر ج١ص٣١-٣٢.

(٢١٠) من ذلك تعليقه على الأثر رقم ١٨ ج١ ص ١٧ في تفسير لفظ (العالمين) بقوله: «وروي عن علي بن أبي طالب بإسناد لايعتمد عليه مثله».

(٢١١) من هذه الآثار المنكرة ماأخرجه في قصة هاروت وماروت ج ١ ص ٣٠٥ وما بعدها، وقد ورد الأثر بإسناد آخر في كتاب «علل الحديث» للمصنِّف ج٢ ص ٦٩ رقم ١٦٩٩ ومعه تعليق أبي حاتم بقوله «هذا حديث منكر».
ولله درّ الحافظ ابن كثير حين جمع مختلف الروايات عن قصة هاروت وماروت ونقدها معلقًا عليها بقوله: «. وقد روي في قصة هاروت وماروت عن جماعة من التابعين كمجاهد والسدي والحسن البصري وقتادة وأبي العالية والزهري والربيع بن أنس ومقاتل بن حيان وغيرهم، وقصها خلق من المفسرين من المتقدمين والمتأخرين، وحاصلها راجع في تفاصيلها إلى أخبار بني إسرائيل إذ ليس فيها حديث مرفوع صحيح متصل الإسناد إلى الصادق المصدوق المعصوم الذي لاينطق عن الهوى .» ابن كثير، تفسير القرآن العظيم ج١ ص ١٤١

(٢١٢) البغوي، معالم التنزيل ج١ص٩.

(٢١٣) ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير ص ٧٦.

(٢١٤) يمكن الرجوع بخصوص هذه النقطة إلى بعض الدراسات المعاصرة مثل كتاب د. محمد حسين الذهبي، التفسير والمفسرون ج١ ص ٢٣٦-٢٣٧.

(٢١٥) قال د. محمد أبو شهبة في «الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير» ص ٢١١: «ولكن فارس هذه الحلبة هو الإمام ابن كثير، فقد نقد المرويات نقدًا علميًا أصيلاً على مناهج المحدثين وطريقتهم في نقد الرواة وبيّن أصل هذه المرويات».

(٢١٦) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم ج٤ص٢٢١.

(٢١٧) انظر: أحمد شاكر، عمدة التفسير عن ابن كثير ج١ ص٤.

(٢١٨) كان منهج الحافظ إيراد هذه الآثار الواهية ثم نقدها حتى لايغتر بها من يجدها في مصنفات غيره من المفسرين، فلما حرر الشيخ شاكر « عمدة ا لتفسير» أسقط تلك الآثار جملة ولم يشر إلا لما يدور على ألسنة الناس منها، وانظر على سبيل المثال تعليقه هامش الصفحة ١٩٧من الجزء الأول من العمدة.

(٢١٩) أحمد شاكر، عمدة التفسير ج١ص٧؛ وانظر نموذجًا للإسرائيليات التي راجت على الحافظ ابن كثير ماأورده في تفسير الآية ٢٠ من سورة طه (فألقاها فإذا هي حية تسعى)، تفسير القرآن العظيم ج٣ ص١٤٥.

(٢٢٠) من المتأخرين الذين احتفلوا به كثيراً الحافظين ابن كثير (ت٧٧٤هـ) والسيوطي (ت٩١١هـ)، وهذا مما لايخفى على المطلع على «تفسير القرآن العظيم و «الدر المنثور في التفسير بالمأثور».

(٢٢١) حصر علي حسن عبد الغني في «تفسير ابن جريج» مصادره التي جمع منها التفسير في: «جامع البيان» و «معالم التنزيل» و «الجامع لأحكام القرآن» و «البحر المحيط» وتفسير ابن كثير و «الدر المنثور»، انظر المرجع السابق ص ٥.

(٢٢٢) الكتاب لم يكن في الأصل أطروحة جامعية، لكنه ليس بعيداً عن حقل الجامعة.

(٢٢٣) حرص المؤلف على تعقب طائفة من الأسانيد في كتابه، انظر على سبيل المثال ج١ ص٧٢، ١١٨، ١٢٦، ١٢٨، ١٤٠. لكنه أغفل الكثير منها خاصة الآثار التي جاءت محذوفة الإسناد في المصادر التي أخذت منها، هذا بالإضافة إلى أن هذا التفسير المنسوب للحسن البصري يفتقر إلى الفهارس العلمية المختلفة والله أعلم.

(٢٢٤) يبتدىء هذا الجزء من أول القرآن حتى الآية ١٤١ من سورة البقرة.

(٢٢٥) انظر على سبيل المثال تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم ج١ التعليق على الآثار:٨ ، ١١ ، ١٢ ، ١٤.

(٢٢٦) انظر تعليق المحقق على الآثار:٥ ، ٢٠ ، ١٧١.

(٢٢٧) انظر التعليق على الآثار: ٧٩ ، ٩٠ ، ٩٩.

(٢٢٨) انظر التعليق على الآثار:١٤٦ ، ١٤٧ ، ٢١٥.

(٢٢٩) وقد غطت صفحات هذا «الملحق» آخر المجلد الأول ص ٤٠٧-٦٠٩.

(٢٣٠) الشيخ أحمد محمد شاكر حصل على عالمية الأزهر١٣٣٥هـ واشتغل بالقضاء، لكن ذلك لم يصرفه عن الاهتمام بمصادر العلوم الإسلامية التي عكف على بعضها درسًا وتحقيقًا ونشراً، وكان أول ماعرف به تحقيق ونشر رسالة الإمام الشافعي ثم بعدها اتجه إلى أمَّات كتب السنة النبوية، فنشر شرحًا على جامع الإمام الترمذي لكنه لم يتمه، وتعليقًا على سنن أبي داود، وابتدأ في شرح صحيح ابن حبان لكنه لم ينشر منه إلا الجزء الأول، وشرع في شرح وفهرسة مسند الإمام أحمد وتوقف فيه عند الحديث ٨٧٨٢ وهو آخر الجزء السابع.

(٢٣١) انظر ترجمته بقلم أخيه محمود في مجلة « المجلة» العدد ١٩ عام ١٣٧٧هـ بعنوان «أحمد محمد شاكر إمام المحدثين»، وقد أعيد نشر هذه الترجمة في كتاب «أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» لابن دقيق العيد بتحقيق الشيخ أحمد ص ٤٥-٥٠.

(٢٣٢) مقدمة محمود شاكر لتحقيق جامع البيان ج١ص١٦.

(٢٣٣) تقديم أحمد شاكر لتحقيق جامع البيان ج١ ص٧.

(٢٣٤) انظر منهجه في الاختصار ضمن عمدة التفسير ج١ ص ٦-١١.

(٢٣٥) ينتهي هذا القسم بالآية الثامنة من سورة الأنفال.

(٢٣٦) انظر كلامه عن طريقة المحدثين في مقدمته لتحقيق أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام ص١١.

(٢٣٧) انظر: أحمد شاكر، عمدة التفسير ج١ص٧.

(٢٣٨) المرجع نفسه.

(٢٣٩) أحمد شاكر، عمدة التفسير ج١ ص١٢٨.

(٢٤٠) المرجع السابق ج١ص١٣٦هامش٢.

(٢٤١) المرجع السابق ج١ص١٦٨.

(٢٤٢) أحمد شاكر، عمدة التفسير ج١ ص ١٣.

(٢٤٣) كان قصد الشيخ كما أوضحه في مقدمته تيسير استفادة عامة الناس من تفسير ابن كثير، لكن القسم الذي حرره لايطلب العامة تفسيره، إذ يشمل السور الطوال من القرآن الكريم، وعامة الناس إنما يبحثون عن تفسير قصار السور التي يُصلّون بها، لكن هذا لاينقص من مجهود الشيخ وصبره شيئًا.

(٢٤٤) ولد الشيخ بطنجة (المغرب) عام ١٣٢٨هـ، ودرس بها قبل التحاقه بالقرويين، بعد ذلك رحل إلى مصر فالتحق بالأزهر، وحصل على عالمية الغرباء ١٣٥٠هـ ثم حاز بعدها العالمية

الأزهرية، أما عن مؤلفاته فمنها « تخريج أحاديث اللمع «للشيرازي، و «الابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج» للبيضاوي وله تعليق على «المقاصد الحسنة» للسخاوي، وعلى «تنزيه الشريعة» لابن عراق. وغير ذلك، وانظر ترجمته لنفسه في كتاب« بدع التفاسير» ص ١٦٢- ١٨٦.

(٢٤٥) سورة التوبة الآية ٨.

(٢٤٦) ابن الصديق، بدع التفاسير ص ٥٥.

(٢٤٧) سورة الإسراء الآية ٧١، وانظر بدع التفاسير ص ٧٨.

(٢٤٨) سورة الحج الآية ٥٢، وانظر المرجع السابق ص ٩٤-٩٥.

(٢٤٩) سورة لقمان الآية ١٦.

(٢٥٠) ابن الصديق، بدع التفاسير ص ١٠١

(٢٥١) سورة ص الآية ٢١، وانظر بدع التفاسير ص ١٠٩.

(٢٥٢) سورة ص الآية ٣٤، وانظر بدع التفاسير ص ١١٢.

(٢٥٣) انظر بدع التفاسير ص ٣٧، ٥٠، ٦٨، ٨٤، ٢٢١، ١٣١.

(٢٥٤) قال الزمخشري في مادة: ط ن ز.
«فلان يطنز بالناس: يسخر منهم، وطانزوا وتطانزوا». انظر أساس البلاغة ج٢ص٨٢، الطبعة الثالثة ١٩٨٥م، الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة.

(٢٥٥) سورة النبأ الآية ٣٨.

(٢٥٦) ابن الصديق، بدع التفاسير ص١٤٣.

(٢٥٧) المرجع السابق ص ١٤٤.

(٢٥٨) سورةالفجر الآية ٦-٧

(٢٥٩) ابن الصديق، بدع التفاسير ص ١٤١.

(٢٦٠) عبد الله بن الصديق، الإحسان في تعقب الإتقان ص ٣.

(٢٦١) ولد الشيخ في منطقة شنقيط بموريتانيا، وفيها تلقى تعليمه الشرعي، وكان شيوخه من علماء قبيلته تجكانت، وفي سنة ١٣٦٧هـ عزم على السفر لأداء الحج في رحلة قطع فيها الصحراء الإفريقية ودوّن فيها رسالته «رحلة الحج إلى بيت الله الحرام»، لكنه بعد الحج قرر البقاء بالمدينة النبوية للتدريس، وهناك ترك تقليد مذهب مالك بسبب البيئة العلمية التي صادفها

بالحجاز آنذاك واتجه لدراسة أصول العلم الشرعي في الكتاب والسنة، وقد ظهر أثر هذا التوجه في «أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن»، وقد توفي الشيخ عند منصرفه من موسم الحج عام ١٣٩٣هـ وكان قد أنهى تفسير سورة المجادلة، فأتم تلميذه عطية سالم التفسير إلى آخر القرآن. وللشيخ ترجمة وافية مطبوعة آخر المجلد التاسع من «أضواء البيان».

(٢٦٢) انظر: عطية سالم، ترجمة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي ضمن الجزء التاسع من أضواء البيان ص ٣٩ وما بعدها، وأيضًا: «العلامة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي» ضمن مجلة « المنهل» -السعودية- العدد ٥٥٢، جمادى الأولى ١٤١٩هـ ص ٤٠-٥١.

(٢٦٣) انظر على سبيل المثال أخذه من فتح الباري ضمن أضواء البيان ج١ ص٦٢. ومن نيل الأوطار ج١ص١٧٢.

(٢٦٤) انظر أضواء البيان ج١ص٦٣. ٦٤. ٩٦. ١٢٧، ١٧٣.

(٢٦٥) انظر على سبيل المثال المرجع السابق ج١ص١٦٤.

(٢٦٦) حاول بعض المعاصرين أن ينسبوا مؤلفاتهم في «التفسير» إلى السنة والحديث الشريف. لكن تعلقهم بهذه النسبة لم يقترن بالالتزام بمنهج أصحابها. وانظر في الموضوع: د. فهد الرومي، اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر ج٢ص٥٢١.

المراجع والمصادر:

١- اتجاهات التفسير في القرن الرابع عشر، د. فهد الرومي، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ الرياض.
٢- الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، دار الفكر بيروت وبهامشه إعجاز القرآن.
٣- آثار الحنابلة في علوم القرآن، د. سعود الفنيسان، الطبعة الأولى، مطابع المكتب المصري.
٤- الإحسان في تعقب الإتقان للسيوطي، عبد الله بن الصديق، دار الأنصار القاهرة د.ت.
٥- أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد، تحقيق أحمد شاكر، مكتبة السنة القاهرة ١٤١٤هـ.
٦- الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، د. محمد أبو شهبة، الطبعة الرابعة، مكتبة السنة القاهرة.
٧- أصول الحديث: علومه ومصطلحه، محمد عجاج الخطيب، الطبعة الرابعة ١٤٠١هـ دار الفكر بيروت.
٨- أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن، محمد الأمين الشنقيطي، عالم الكتب. بيروت.
٩- البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، الطبعة الأولى ١٣٢٨هـ، مطبعة السعادة القاهرة.
١٠- البداية والنهاية، ابن كثير، دار الفكر بيروت ١٣٩٨هـ.
١١- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني، دار المعرفة بيروت.
١٢- بدع التفاسير، عبد الله بن الصديق، الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ دار الرشاد الحديثة الدار البيضاء.

١٣- تاج التراجم، ابن قطلوبغا، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، دار القلم دمشق، تحقيق محمد خير رمضان.
١٤- تاريخ التراث العربي، د. محمد فؤاد سزكين، نشر الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م.
١٥- التاريخ الصغير، الإمام البخاري، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ، دار المعرفة بيروت.
١٦- التاريخ الكبير، الإمام البخاري، مصورة بدار الكتب العلمية بيروت.
١٧- تحفة الأحوذي شرح جامع الإمام الترمذي، مصورة عن الهندية بدار الكتاب العربي بيروت.
١٨- تذكرة الحفاظ، الإمام الذهبي، طبعة مصورة عن الهندية د. ت.
١٩- تفسير ابن جريج، جمع علي حسن عبد الغني، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ مكتبة التراث القاهرة.
٢٠- تفسير سفيان الثوري، جمع «لجنة من العلماء» الطبعة الأولى ١٩٨٣م بيروت.
٢١- تفسير القرآن العظيم لابن كثير، دار المعرفة بيروت ١٤٠٠هـ.
٢٢- تفسير القرآن العظيم مسنداً عن الرسول والصحابة والتابعين، لابن أبي حاتم نشر مكتبة الدار.. السعودية، الجزء الأول بتحقيق د. أحمد الزهراني.
٢٣-مقاتل بن سليمان البلخي، دار الشروق القاهرة ١٩٦٩م تحقيق عبد الله محمود شحاته.
٢٤- تفسير النسائي، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ مكتبة السنة القاهرة.
٢٥- التفسير ورجاله، محمد الفاضل بن عاشور، منشورات معهد البحوث الإسلامية القاهرة ١٣٩٠هـ.
٢٦- التفسير والمفسرون، د. محمد حسين الذهبي، الطبعة الثانية ١٣٩٦هـ، دار الكتب الحديثة القاهرة.

٢٧- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر النمري، نشر وزارة الأوقاف الرباط.
٢٨- جامع البيان عن تأويل القرآن لابن جرير الطبري، نشر دار المعرفة بيروت، وطبعة دار المعارف القاهرة بتحقيق أحمد ومحمود شاكر.
٢٩- الجامع الصحيح للإمام مسلم، دار الفكر بيروت ١٤٠٣هـ تعليق وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.
٣٠- الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم، دار الكتب العلمية بيروت، مصورة عن الطبعة الهندية.
٣١- الحديث والمحدثون، محمد أبو زهو، طبعة ١٤٠٤هـ، دار الكتاب العربي بيروت.
٣٢- الحطة في ذكر الصحاح الستة الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ دار الجيل بيروت، مراجعة حسن علي الحلبي.
٣٣- الديباج المذهب. . ابن فرحون، دار التراث القاهرة بتعليق محمد الأحمدي أبو النور.
٣٤- ذيل تذكرة الحفاظ، لأبي المحاسن الدمشقي وابن فهد المكي والسيوطي، دار إحياء التراث العربي بيروت.
٣٥- الرواة المتكلم فيهم بما لايوجب الرد، الإمام الذهبي، الطبعة الأولى ١٤٠٦ دار المعرفة بيروت بتعليق أبو عبد الله إبراهيم.
٣٦- شرح صحيح مسلم للنووي، دار الفكر بيروت ١٤٠١هـ.
٣٧- طبقات الفقهاء، الشيرازي، طبعه دار القلم بيروت، ومعه طبقات الشافعية لأبي بكر بن هداية.
٣٨- الطبقات الكبرى، ابن سعد، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، دار إحياء التراث العربي بيروت.
٣٩- طبقات المفسرين للداودي، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤٠- طبقات المفسرين للسيوطي، دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٣هـ.

٤١- علل الحديث، ابن أبي حاتم، دار المعرفة بيروت، ١٤٠٥هـ.
٤٢- علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام، د. إبراهيم بن الصديق نشر وزارة الأوقاف بالرباط ١٤١٥هـ.
٤٣- عمدة التفسير عن ابن كثير، أحمد شاكر، مكتبة التراث الإسلامي القاهرة.
٤٤- علوم الحديث لابن الصلاح، المكتبة العلمية بيروت ١٤٠١هـ تحقيق نور الدين عتر.
٤٥- العواصم من القواصم.. لابن العربي، دار الجيل بيروت ١٤٠٧هـ بتعليق محب الدين الخطيب.
٤٦-= فتح الباري شرح جامع البخاري لابن حجر، نشر المكتبة السلفية بإشراف الشيخ محب الدين الخطيب وترقيم محمد فؤاد عبد الباقي.
٤٧- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي، الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ، دار الكتاب العربي بيروت.
٤٨- المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، ابن حجر، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ، مؤسسة الرسالة بيروت، تحقيق محمد شكور المياديني.
٤٩- المسند للإمام أحمد بن حنبل، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ، دار الحديث القاهرة، شرحه وصنع فهارسه الشيخ أحمد شاكر وحمزة أحمد الزين الحلبي.
٥٠- المسند (الصغير) لأبي يعلى الموصلي، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ، دار القبلة جدة بتعليق وتحقيق إرشاد الحق الأثري.
٥١- مشاهير علماء الأمصار، ابن حبان البستي، مصورة بدار الكتب العلمية بيروت، نشرة فلايشمهر.
٥٢- معالم السنن للخطابي، الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ، دار الحديث حمص بترقيم محمد محيي الدين عبد الحميد.
٥٣- معجم غريب القرآن مستخرجًا من صحيح الإمام البخاري لمحمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار الحديث د. ت.
٥٤- المعجم الكبير، الإمام الطبراني، نشر مكتبة ابن تيمية القاهرة بتعليق حمدي عبد المجيد السلفي.

٥٥- مكارم الأخلاق، الإمام الطبراني، الطبعة الثالثة دار الثقافة الدار البيضاء، تحقيق د. فاروق حمادة.
٥٦- معجم محدثي الذهبي (المعجم المختص)، الإمام الذهبي، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ، دار الكتب العلمية بيروت.

المقالات:

١- أحمد محمد شاكر إمام المحدِّثين، محمود شاكر، مجلة المجلة العدد ١٩ عام ١٣٧٧هـ.
٢- رتب الحفظ عند المحدِّثين، عبد الله بن الصديق، دعوة الحق-المغربية - العدد ٨ السنة ١٧ شوال ١٣٩٦هـ.
٣- العلامة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي، مجلة المنهل-السعودية العدد ٥٥٢، جمادى الأولى ١٤١٩هـ.
٤- لمحات عن المدونات الأولى في التفسير خلال القرن الأول الهجري، عبد الرزاق هرماس، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية -جامعة الكويت - العدد السابع والعشرون شعبان ١٤١٦هـ.